التنازع القاعديّ: عرضٌ ونقدٌ

The Basic Conflict:Presentation and criticism

أ.د. ناديا جوزيف حسكور

Dr. Nadia Juzif Haskour

أستاذ النحو والصرف

في كلية الآداب، جامعة حلب

University of Aleppo/ college of Art

كلمات مفتاحية : التنازع، النحو، القواعد.

Keywords: conflict, grammar, grammar.

ملخص البحث

يقوم البحث على المرتبة الثالثة في القسمة الثلاثية التي ذكرها الأصوليون بدايةً، حين قالوا بالمسلم والكافر والعاصي في مراتب الإيمان، والمعتزلة حين قالوا بالمنزلة بين المنزلتين، وانتهجها النحاة بعدُ في دراساتهم، والنكتة ترجع إلى عنايتهم بإيجاد قسم ثالث بين الإسلام والكفر، وكذلك فعل النحاة إذ اعتنوا بإيجاد قسم ثالث، فالمعرفة والنكرة بينهما مرتبة في التعريف غير محضة وكذلك في التنكير. وتبنّى ابن جني (ت٣٩٢ه) هذه الفكرة، وقال بالحكم يقع بين الحكمين، وبجواز تعليل الحكم بعلتين، وخصّص له بابًا في «الخصائص». من هنا ظهرت فكرة البحث فتتبعت مادتها في المصادر والأبحاث، والتقطتُ أصداءها من الأقلام حتى اجتمعتْ لديّ شذراتٌ غفيرةٌ، وتفتّحت لديّ نوافذ جمّة، ثمّ تسرّبت نسيمات من التيسير فوجدت لهاجسي متنفَّسًا يتعلَّل به. فقد أرشدني التتبُّع إلى مواضع في النحو تتنازعها قاعدتان في آنٍ معًا، ورأيت أن أسمّي هذه الظاهرة بالتنازع القاعدي، وهذا المصطلح مستوحًى من اصطلاح النحاة في تنازع عاملين على معمول.

وعلى هذا فالبحث سينقسم إلى قسمين: أولهما التنازع النحوي، وهو معروف مدروس لكني سأعرضه بإيجاز تحت عنوان (مفهوم التنازع النحوي مقاربات تأصيلية)، مع لمحات جديدة بدت بعد معاينتي لما كُتِب فيه، والثاني وهو لبّ البحث يتعلّق بالتنازع القاعدي ومظاهره في النحو والصرف وفي التعليل فيهما بما يسمّى «التنازع التعليلي».

Abstract

The research is based on the third rank in the triple division that the fundamentalists mentioned at the beginning, when they said the Muslim, the infidel, and the sinner in the ranks of faith, and the Mu'tazila when they said the status between the two positions, and grammarians followed it later in their studies. The goal was belong to take care to find a third section between Islam and Infidelity, as the same the grammarians did they were interested in finding third section. The definite noun and indefinite noun between them is a step arranged in the pure definition, as well as in denial. Ibn Jinni (d. 392 AH) adopted this idea, and said that the ruling is between the two rulings, and that the ruling is permissible to explain the ruling by two reasons, and he allocated a chapter for him in "characteristics". From here the idea of research appeared, and I followed its material in the sources and researches, and I picked up its echoes from the pens until I gathered in large fragments, and I had huge windows open, then a breeze leaked from the facilitation and found my obsession with a breathing room to relate to.

The tracing has guided me to places in grammar that are disputed by two rules at the same time, and I saw that I call this phenomenon the basic conflict, and this term is inspired by the terminology of grammarians in a conflict working on an action.

Based on this, the research will be divided into two parts: the first is the grammatical conflict, which is well known, but I will present it briefly under the title (The concept of syntactic conflict, original approaches), with new glimpses that appeared after my examination of what was written about it, and the second is the core of the research related to the basic conflict and its manifestations in grammar, morphology and reasoning There is a so-called "explanatory conflict".

المقدمة

ثمّة تأثير حقيقيّ من الفقه وعلم أصول الفقه في النحو، يتّضح هذا في تعريفات القياس وتقسيماته في النحو، كقياس الطرد وقياس الشبه وقياس العلّة...، ويظهر أيضًا في المصطلحات النحوية التي اقتبسها النحاة من كتب أصول الفقه كالتعليق والنسخ والرُّخصة. وتتردد في كتب النحو قواعد نحوية أصولية كثيرة متأثرة بقواعد أصول الفقه، من مثل:

-تعارض السماع والقياس.

-باب في الاستحسان.

-باب في خلع الأدلة.

-باب في تعارض العلل.

ولا ريب أن أصول الفقه أقدم وأعرق من أصول النحو[١]، فبينما يرجع القياس في أصول الفقه إلى عهد النبي r وصحابته الكرام، فإن القياس النحوي يرجع إلى عبد الله بن أبي إسحق الذي تأثر بفكرة القياس الشرعي. وقد عاصر علماء النحو مجموعة من علماء الفرق الكلامية، وكانوا على صلة بهم[٢]، فقد كان أبو عمرو بن العلاء على اتصال وثيق بالحسن البصري، فكان العصر الذي نشطت فيه الحركة النحوية متأثرًا بما نشط فيه من علوم الدين[٣]. وقد بدأت أصول النحو معظمها من فكرة القياس التي نشأت في أحضان القياس الشرعي، ثم ترعرعت الفكرتان في أحضان المنطق، وهذا ما يؤكده ما حكي عن الفراء من أنه سئل: ما تقول في رجل صلّى فسها فسجد سجدتي السهو، فسها فيهما؟ ففكر الفراء ساعةً ثم قال: لا شيء عليه...، لأن التصغير عندنا لا تصغير له، وإنما السجدتان تمام الصلاة، فليس للتمام تمام[٤]. أمّا ابن هشام (ت٧٦١هـ) فقد استدّل على قضية نحوية بقوله: «وربّ شيءٍ يصحّ تَبَعًا، ولا يصحّ استقلالًا، كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف، ولو صلّى أحد عن غيره ابتداءً لم يصحّ على الصحيح، هذا قول الجمهور[٥]». ولما كان هدف الأصوليين والفقهاء معرفة الحكم الشرعي، الذي لا سبيل إلى إدراكه من غير فهم الأدلة الشرعية ودراستها والقياس عليها، كانت تلك الأدلة محور شغلهم، وعليها مدار البحث والنظر إذ هي التي يبنى عليها الاستنباط والاجتهاد.

إن طبيعة البحث الفقهي والأصوليّ إذًا هي التي فرضت على الباحثين فيهما هذا النوع من الدرس للحاجة الملحّة إلى فهم المعاني الدقيقة واستقصائها. أما الوسيلة لتلك الدراسة فكانت اللغة، وفهم قواعدها وأصولها، لأن المسائل البينية التي تجمع الفقه باللغة كثيرة، ولا تتضح أحكامها إلا بفهم لغتها، ويترتب على ذاك الفهمِ الاختلافُ، من هذا أنهم اختلفوا في أحكام آية الحرابة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة:٣٣-٣٤]، وكان الخلاف تبعًا للمفهوم من معنى العطف بـ(أو) عند النحاة، فقد تكون للتخيير، وذلك إذا وقعت بعد طلبٍ صريحٍ أو ضمنيّ مع عدم إمكان الجمع بين المعطوفين نحو: تزوج هندًا أو أختها، وقد تكون للتقسيم والتنويع كقولك: الكلام اسم أو فعل أو حرف[٦]. ولمّا كانت الحرابة أنواعًا متباينة، إذ قد تكون ترويعًا بغير سلاح وغير مصحوبة بسرقة، وقد تكون مع السرقة والقتل، أو مع السرقة بغير قتلٍ فقد اختُلِف في الحكم، فمن جعل (أو) في الآية للتخيير جعل لوليّ الأمر السلطة التقديرية في اختيار العقوبة، ومن حملها على معنى التنويع رأى أنّها موزعة بحسب نوع الحرابة وتتفاوت بتفاوتها.

وبهذا يكون معتمد الحكم الفقهي على معنى حروف المعاني، ولهذه المسألة أشباه ونظائر[٧].

تلك هي مسوغات البحث اللغوي عند الأصوليين والفقهاء، لذا فإنهم درسوا اللغة باهتمام بالغ، وفصّلوا في المعاني والأدلة والقرائن بأنواعها، ودرجوا على ذكرها، وتوسعوا فيها، فتحدثوا عن القرائن اللفظية وغير اللفظية حتى إنك تجدهم يعرّفون علمهم بأنه معرفة دلائل الفقه واللغة إجمالًا، وكيفية الاستفادة منها[٨]. ولعل ابن جني (ت٣٩٢هـ) أول من بسط القول في أصول النحو على غرار أصول الفقه بوضوح وإبانة، وقد صرّح بأنه متأثر بالعلل الفقهية على مذهب أبي حنيفة[٩]، وهو أول من ذكر القرينة من النحاة مقتفيًا أثر الفقهاء[١٠]، وتابع العمل في هذا المضمار بعده ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، فقال في لمع الأدلة: «أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وأصوله، كما أن أصول الفقه هي أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله[١١]».

وكذلك فعل في مقدمة كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف» إذ بيّن أنه نهج فيه منهج كتب الخلاف الفقهية، وضمّنه الكثير من القواعد الأصولية النحوية المشبهة للقواعد الفقهية[١٢].

وخلاصة القول في هذه العلاقة: إن علم النحو في أصوله وأقسامه وأنواعه وخصائصه قد نبع من اللغة العربية ومن طبيعتها ومقوماتها، وقد اتجه النحاة إلى التفكير بهذه النواحي الفلسفية في العلل والتعاريف والعوامل طوعًا للمؤثرات العامة التي أثرّت في العقلية العربية ووجّهت الثقافة العربية ونظام البحث فيها توجيهًا فلسفيًا، أي إن علم النحو علم عربي أخرجته عقول لها من النظام العلمي والمنطقي والفلسفي نصيب، وهذا ما عبّر عنه التوحيدي (ت٤١٤هـ) في المقابسة الثانية والعشرين حين قال: «إن ثمة مناسبةً غالبةً ومشابهةً قريبةً بين النحو والمنطق: فالنحو منطق عربيّ، والمنطق نحو عقليّ، وجلّ نظرِ المنطقيّ في المعاني، وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ، وجلّ نظر النحويّ في الألفاظ، وإنْ كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني[١٣].

أولًا-التنازع النحويّ:

نبيّن في هذا القسم مفهوم (التنازع النحوي) مع تتبّع أصوله في التراث النحوي، بالإضافة إلى تبيين أثر التنازع في وضع القاعدة النحوية النظرية.

١-مفهوم التنازع النحويّ مقاربات تأصيلية:

التنازع مصطلح بصري، ويسمّيه الكوفيون الإعمال، وسمّاه سيبويه (ت١٨٠هـ) باب الفاعلَينِ والمفعولَين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل[١٤] وعند المبرد: هو بابٌ من إعمال الأول والثاني، وهما الفعلان اللذان يعطَف أحدهما على الآخر،[١٥] وقال عنه مرة أخرى: هذا باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر[١٦]. والتنازع: مصدر الفعل الخماسي تَنَازَعَ يتنازع تنازُعًا، وهو في اللغة: التخاصم والتجاذب، يقال تنازع القوم: اختصموا، ووقع بينهم نِزاعَةٌ أي خصومة. قال ابن منظور (ت٧١١هـ): التنازع: التخاصم، وتنازع القوم: اختصموا وبينهم نِزاعةٌ أي خصومة في حق، قال تعالى: (وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ) [الأنفال:٤٦] والمنازعة مجاذبة الحُجج في الخصومة قال تعالى: (فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى) [طه:٦٢]، ويقال هذا محلّ نزاع أي محلّ خلاف، وفلان ينازعني الحديث أي يجاذبني[١٧].

وسُمِّي الباب بهذا الاسم؛ لأن العاملَين تجاذبا وتنازعا من جهة المعنى والصناعة في طلب المعمول، كلُّ واحد منهما يريد المعمول لنفسه. أي هو تنازع عاملين على معمول واحد، وهو مشكلة لغوية نحوية

منبثقة من نظرية العوامل التي قام عليها النحو العربي، ومفادها أن ثمّة عاملًا مؤثِّرًا ومعمولًا متأثّرًا به رفعًا أو نصبًا أو جرًا، فمن قواعد نظرية العامل أنه لا يعمل عاملان في معمول واحد، ولهذا قال سيبويه (ت١٨٠هـ): «لا يُعمَل في اسم واحد نصبٌ ورفع... لأن العامل له تأثير، ومُحال أن يظهر أثران في معمول واحد»[١٨]، فالمعمول المتأخر عن العاملين مطلوب لكل منهما من حيث المعنى والصناعة، وهذا الطلب يكون على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية، نحو قوله تعـالى: (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) [الكهف:٩٦]، فكلمة (قِطْرًا) تنازع عليها عاملان هما (آتُونِي) و(أُفْرِغْ)، وهي تصلح مفعولًا به لكل منهما، فرأى البصريون أن الأقرب هو الأولى بالعمل[١٩]، ورأى الكوفيون أن الأسبق هو الأولى بالعمل[٢٠] . وقد يكون طلب العاملين للمعمول على التخالف فيهما بين الفاعلية والمفعولية، فتكون الحركة الإعرابية هي الكاشفة للتنازع والحلّ لمشكلته في مثل[٢١]:

بعكاظَ يُعشي الناظريـــنَ
إذا هُمُ لَمَحُوا شُعاعُه

فـ»شعاعه» مطلوب على أنه فاعل للفعل «يعشي» ومفعول به للفعل «لمحوا»، وفي مثل هذا تكون الحركة الإعرابية هي الفيصل في العمل، ولذا قال النحويون: إن الفعل «يعشي» رفع «شعاعه» فاعلا وأُضمر المفعول في «لمحوا» ثم حذف منه[٢٢].

وكذلك قول الفرزدق[٢٣]:

ولكنّ نصفًا لو سببتُ وسبَّني
بنو عبدِ شمسٍ من منافٍ و هاشمِ

فـ»بنو» تصلح من حيث المعنى والصناعة فاعلًا لـ»سبني» ومفعولًا لـ»سببت» لكن مجيئها مرفوعة حكم في التنازع وألحقها بالفعل سبّني لتكون فاعلًا له.

وقد يقع التنازع بين فعل وحرف نحو قول الشاعر[٢٤]:

وترميَنني بالطّرْفِ أيْ أنتَ مُذنبٌ
وتقلينَـني لكنّ إيّــاكِ لا أَقْلي

فالضمير المنفصل «إياك» تنازع عليه الحرف المشبّه بالفعل «لكنّ» والفعل» أقلي». وقد يقع التنازع في ثلاثة عوامل نحو قول النبي (صلى الله عليه وآله): (تُسبِّحونَ وتُكَبِّرونَ وتَحْمَدُونَ دُبُرَ كلِّ صلاةٍ ثلاثًا وثلاثينَ) [٢٥]، فقد تنازعت ثلاثة عوامل هي: (تسبّحون وتكبّرون وتحمدون) على معمولين هما الظرف (دبر) ونائب المصدر المنصوب على المفعول المطلق (ثلاثًا). وقد يقع التنازع في الحروف العاملة كقوله تعالى: (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ) [البقرة:٢٤]. وواضح هنا تنازع الحرفين «إنْ» الشرطية و «لم» على عمل الجزم في الفعل بعدهما. وقد جعل النحاة العمل اللفظي للحرف الجازم، وزعموا أن حرف الشرط عمل في محل الفعل، وهذا حلّ للتنازع في العامل ومعموله، والإعراب المحليّ يكون في كثير من الأحيان حلًّا لمشكلة التنازع. ومثل هذا قول الشاعر[٢٦]:

ألا ليتَ أنّ الظاعنينَ بِذي الغَضا
أَقامُوا وأنَّ الآخَرين تحمّلُوا

فقد تنازع العملَ الحرفان المشبّهان بالفعل (ليت وأنّ)، وحلّ النحويون الإشكال فيهما بجعل اسم «ليت» ضميرًا للشأن محذوفًا، ويبقى العمل في «الظاعنين» لـ(أن).

وقد يشمل التنازع أكثر من عاملين من الحروف كما في قول الشاعر[٢٧]:

أَرَدْتَ لِكَيمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي
فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيدَاءَ بَلْقَعِ

فقد اجتمعت عوامل على الفعل هي: (اللام وكي وأنْ)، ومعلوم أن اللام ينتصب المضارع بعدها بـ» أنْ» مضمرة، وقد تكون غير مضمرة، وهي هنا ظاهرة، و»كي» تنصب أيضًا المضارع، وقد تكون حرف جرّ، أمّا «ما» فهي مهملة زائدة، وليس هناك مهرب من التنازع في اللام وفيها «أن» المضمرة وكي وأن الظاهرة، فكان الحلّ عند النحاة في جعل «أن» ناصبة عاملة على أن تكون اللام جارة و»كي» جارة توكيدية للام، أو أن تكون «كي» هي الناصبة وتكون «أن» توكيدًا لها[٢٨].

وقد يقع التنازع في حرفين غير عاملين فيكون التنازع حينئذٍ في المعنى، كاجتماع حرفي عطف في موضع واحد نحو قول زهير بن أبي سلمى[٢٩]:

أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوًى
فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا

إن لفظة «فثمَّ» تتكون من حرفي عطف هما الفاء و»ثم»، ولا يجوز عقلًا اجتماع حرفين لمعنى واحد وإن كانا غير عاملين، فكان أن قال النحاة بوقوع العطف بالفاء، أمّا «ثم» فهي زائدة للتزيين[٣٠]. وقد يقع التنازع بين فعلٍ ومشتق في مثل قول المعري في اللزوميات[٣١]:

والأرضُ ليسَ بمرجوٍّ طهارتُها
إلاّ إذا زالَ عنْ آفاقِها الأَنَسُ

فالاسم «طهارتها» يصلح في المعنى والصناعة أن يكون اسمًا للفعل الناقص، وإنْ فُقدت المطابقة في الجنس لأن التأنيث مجازي والاسم مفصول عن فعله، ويصلح نائب فاعل لاسم المفعول «مرجوّ»، ولمّا جاز أن يكون اسم «ليس» ضميرًا يعود على الأرض قبلها، صارت «طهارتها» نائب فاعل للمشتق. ومثله قول البحتريّ[٣٢]:

وكأنّ الزمانَ أصبحَ محمولًا هواهُ معَ الأخسِّ الأخسِّ

فـ»هواه» يصلح أن يكون اسمًا لـ»أصبح» ومعمولًا نائبًا عن الفاعل للمشتق «محمولًا»، ولكن لمّا كان الضمير العائد إلى «الزمان» يصلح اسمًا لـ»أصبح» صار «هواه» معمولًا للمشتق، وهذا ما عناه ابن هشام (ت٧٦١هـ) حين عرّف التنازع بقوله: «أن يتقدّم فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرِّف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى»[٣٣]. فهذا النوع من التنازع مردود في عُرف ابن هشام لأن المعمول سببي. أمّا ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) فقال في التنازع: هو أن يتقدم عاملان فصاعدًا ويتأخر عنهما معمولٌ فصاعدًا كلّ واحد منهما يطلبه من جهة المعنى[٣٤]، ولم يقيِّد العوامل بأن تكون متصرِّفة أو غير متصرفة، ولم يُخرج الحروف من التنازع، كما لم يقيِّد المعمول المتنازع فيه بألاّ يكون سببيًّا مرفوعًا كما هو عند ابن هشام و ابن مالك (ت٦٧٢هـ)[٣٥].

ويُخرج ابن هشام أيضًا المصادر من التنازع، فعلى تعريفه لا تنازع في مثل قوله تعالى: (قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ) [البقرة:٩٧]، ولا في قوله تعالى: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ) [النحل:٨٩]، إذ في الآية الكريمة الأولى تنازع مصدران هما (هدىً وبشرى) في الجار والمجرور «للمؤمنين»، وتنازعت في الآية الثانية ثلاثة مصادر هي (هدى ورحمة وبشرى) في الجار والمجرور «للمسلمين»، ولعل ابن هشام ممن لا يرون التنازع بين المصادر؛ لأن المصادر لها الصدارة فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فإذا أعمل المصدر الثاني-كما يقول البصريون- حال دون إعمال المصدر الأول وحينئذ لا يتحقق معنى

التنازع القائم على إعمال أيٍّ من العاملين.

واختلف النحاة في تنازع الحروف فأجازه أبو عليٍّ الفارسي في التذكرة فيما حكاه عنه الشاطبي وكذلك ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، إذ أجازا التنازع في الحروف فيما بينها، أوبين حرف وفعل جامد. ومنع بعض النحاة التنازع في المحصور فلم يجيزوا التنازع في نحو: «ما قام وقعد إلا الزيدون»، ونحو: «ما قام وقعد إلا أنا»، وأجازه بعضهم[٣٦]، وجعلوا منه قول الشاعر[٣٧]:

ما صابَ قلبي وأضناهُ وتيَّمهُ

إلا كواعِبُ مِنْ ذُهْلِ بنِ شيبانا

وخرّج المانعون أمثال هذا الشاهد على أنها من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية، والتقدير: ما صاب قلبي أحدٌ وأضناه وتيّمه إلا الكواعب، التي تكون بدلًا من الفاعل المحذوف، أمّا فاعلا «أضناه وتيمه» فيكونان ضميرين يعودان على «أحد» المحذوفة ولا تنازع حينئذٍ.

٢-التنازع والتقعيد:

أمّا ما اطرد من مواضع التنازع فقد قعّد له النحاة وجعلوه أصلًا قاعديًّا، من هذا أنهم حوّلوا «ليس» عن الفعلية إلى الحرفية إذا تلاها فعل ولم تكن حاملة لضمير، في مثل قول الشاعر[٣٨]:

مَنْ كَانَ فَوقَ مَحَلِّ الشَّمْسِ مَوضِعُهُ

فَلَيْسَ يَرْفَعُهُ شَيءٌ وَلَا يَضَعُ

إن نقل (ليس) من الفعلية إلى الحرفية[٣٩]هو حل لتنازعٍ سيقع حتمًا إذا تلاها فعل ولم تكن حاملة للضمير، وهذا الموقع للتنازع مطَّرد لذا قرر النحاة حرفية «ليس» في مثل هذه المواضع، فيكون الاسم المرفوع معمولًا للفعل الذي بعدها. ومثله أيضًا تجريد «عسى» من نقصانها وتحويلها إلى فعل تام دالّ على الرجاء في مثل قولنا :»عسى أن يشفى المريض» والأصل أن يقال فيها انها ناقصة في مثل قولنا: «عسى المريض أن يشفى»، وهذا التحويل هو حلّ لتنازع نحوي في العمل بين «عسى» و»يشفى»[٤٠].

ثانيًا-التنازع القاعدي:

يعدّ الجانب اللغوي من الجوانب المهمة التي يقوم عليها علم الأصول كما رأينا، فقد تأسس هذا العلم على منطق اللغة العربية، وكانت اللغة هي الموصلة إلى استنباط الأحكام من الكتاب والسُنّة، وهذا ما جعلنا نقول: إن نشأة علم الأصول لم تأت عرضًا إنما هي ما قضى به تطوّر الحياة الإسلامية، ولذا فقد دق النظر الأصولي في تصور اللغة ودلالاتها مادام الأمر يتعلق باستنباط الأحكام من النص القرآني، فقد عُني المسلمون بالبحث في الدين وأصوله، وفي القرآن وتفسيره، وبدؤوا النظر في الشريعة وأحكامها، وشرعوا في قياس حكم على حكم أو استنباطه ومعرفة أسبابه، فكان علم أصول الفقه لفهم الأحكام الشرعية.

وأفاد النحويون – لا سيما في القرن الرابع الهجري- من علم أصول الفقه منهجًا متّبعًا في الدرس والتفكير بإبرام الأحكام واستنباط العلل والنظر في القياس حتى شابه الحكم النحوي الحكم الفقهي، وتنوعت أقسامه بتنوع أقسام نظيره، فالحكم في الفقه هو الخطاب المتعلق بأفعال العبادة بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع[٤١]. وقد أضاف الغزالي إلى حد الحكم توضيحًا آخر فقال: الحرام هو المقول فيه: اتركوه ولا تفعلوه، والواجب هو المقول فيه: افعلوه ولا تتركوه، والمباح هو المقول فيه: إن شئتم فافعلوه وإن شئتم فاتركوه[٤٢]. فهذه الأقسام تشي بتأثر الحكم النحوي بها في أقسامه، فقد اعتمد الحكم الشرعي نص الشارع، واعتمد الحكم النحوي النص اللغوي وأطلق الظواهر النحوية واللغوية التي فيها، لكن

اعتماد النص والشاهد قد يؤدي إلى ظهور صور من التعارض في الأدلة النحوية بسبب التناقض في الأحكام أو بسبب إهمال بعض النصوص الأخرى، ممّا دفع النحاة إلى ابتكار وسائل لترجيح ما ينتهون إليه من أحكام، وتأييدها بالنصوص من ناحية أخرى، فكان أن استعاروا من المنهج الإسلامي ما تُحدّد به أصول الفقه من أساليب لترجيح الأدلة حين تتعارض فكان حضور أحكام الفقه المستمر في أذهان النحويين الدافع لجعلهم يقيسون قياسًا عكسيًا حكمًا فقهيًا بحكم نحوي[٤٣].

وهذا ما عبّر عنه ابن جني (ت٣٩٢هـ) في باب سمّاه: «في الحكم يقف بين الحكمين» وقال فيه: «هذا فصل موجود في العربية لفظًا، وقد أعطته مقادًا عليه وقياسًا. وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو «غلامي وصاحبي». فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء. أمّا كونها غير إعراب فلأنَّ الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا وهي فيه، نحو «هذا غلامي»، ورأيت صاحبي، وليس بين الكسر وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة. وأمّا كونها غير بناء فلأنَّ الكلمة معربة متمكنة، فليست الحركة إذًا في آخرها ببناء، ألا ترى أن غلامي في التمكّن واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا»[٤٤]. فالأسماء المتصلة بياء المتكلم عنده في مرتبة وسطى بين الإعراب والبناء، وذلك للزوم الحرف قبلها كسرة مناسبة لها، فتقدّر الحركات على ما قبلها تقديرًا، وهذا الإعراب التقديري نوع من التنازع القاعدي بين الإعراب والبناء. وكذلك يكون الإعراب المحلي حلًّا لمشكلة تنازع قاعدي آخر، فقد تقع الجملة موقع المفرد فتكون خبرًا لمبتدأ قبلها، أو صفة لما سبقها أو حالًا منه، فتُعرب إعرابًا محليًا.

أ-مظاهر التنازع القاعدي في النحو:

يفيد التنازع القاعدي معنى تنازع قاعدتين على موضع واحد من الكلام؛ ذلك أن «القاعدي» هو النسبة إلى القاعدة: لأن التنازع آتٍ منها. وهذا النوع من التنازع هو ما اسماه ابن جني (ت٣٩٢هـ): «الحكم يقف بين الحكمين»، لكنه لم يستقصِ مواضعه بل ذكر مثالين عليه هما: اتصال الاسم بياء المتكلم ووقوعه في موضع بين الإعراب والبناء أو بين المصروف والممنوع من الصرف، وقد بيّناه فيما سبق، وموقع إجراء الوصل مجرى الوقف وسيأتي تفصيله في مظاهر التنازع في الصرف. أمّا في النحو فهذه بعض من مظاهره:

١-التنازع بين الأصل والغالب:

حذا النحاة حذو الفقهاء في اختلافهم على قولين: العمل بالأصل والعمل بالغالب، فالأصل في صلة الموصول الاسمي ان تكون جملة فعلية أو اسمية، وقد نص على هذا النحاة[٤٥]، لكن الغالب فيها أن تكون فعلية، ثم غُلّبتْ فعليتها على الأصل فيها حين التقدير، فأوجب النحويون تقدير جملة الصلة فعلية[٤٦] إذا غابت ودلّت عليها شبه الجملة، ففي قول الشاعر[٤٧]:

وإني لرامٍ نظرةً قِبَلَ التي لعلّي
وإنْ شطّتْ نواها أزورُها

قدروا جملة فعلية هي: «أقول» صلة للموصول[٤٨] ، على الرغم من أن مجيء صلة الموصول جملة اسمية جائز أصلًا ومحكيّ في كلام العرب نحو[٤٩] :

وأنتِ التي ما مِنْ صديقٍ ولا عِدًى
يرى نِضْوَ ما أبقيْتِ إلا رثى لِيَا

وقد ورد في القرآن الكريم[٥٠] أكثر من عشرين مرة نحو قوله تعالى: (الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ) [المؤمنون:٢].

ومن مظاهر التنازع بين الأصل والغالب ما نصّ عليه النحاة من عدم جواز اجتماع الإضافة والتعريف

بـ(أل)، وهذا هو الأصل الأكثر ورودًا[٥١]، لكنه قد يقع في كلام العرب، وهو كثير نحو قول ابن زيدون[٥٢]:

مَنْ مُبلغُ المُلبسينا بِانتِزاحِهِمُ
حُزنًا معَ الدّهرِ لا يَفنى ويَفنينا

فـ»الملبسينا» معرّف بـ»أل» ومضاف في الوقت ذاته، وقد سوّغ النحويون هذه الحالة بأن الإضافة هنا ليست حقيقية، بل هي من قبيل الإضافة اللفظية بين العامل ومعموله، فهي إضافة غير محضة. ومنه أيضًا خلافهم في صرف باب «فُعَل» إذا كان علمًا فقد قال فيه سيبويه (ت١٨٠هـ): اعلم أن كل فُعَل كان اسمًا معروفًا في الكلام أو صفة فهو مصروف في العلمية مثل: ثُقب وحُطَم وحُفَر[٥٣]. لكن غيّر سيبويه (ت١٨٠هـ) مذهبه المنع إذ قالوا: أمّا نحو: «عُمر وهُبل» فهو معدول ولا يدخل في هذا الباب[٥٤]، وسبب هذا الخلاف تنازع الأصل والغالب فيه، وقد بحث النحاة هذه القضية بحثًا مستفيضًا فقالوا: إذا تعارض أصل وغالب في مسألةٍ جرى قولان وجاز وجهان، والأصح العمل بالأصل كما هو في الفقه فالأصل في الأسماء الصرف وعلى هذا تكون مصروفة[٥٥].

٢-تنازع المانع والمقتضي:

قد يتنازع الموضع الواحد مانع ومقتضٍ، فالمانع هو ما يمنع الحكم والمقتضي ما يقتضيه ويكون سببًا له، ومثاله المضارع المؤكد بالنون فقد وجِد فيه سبب الإعراب وهو مضارعته للاسم ومشابهته إياه، وهو ما يوجب إعرابه، إذ الأصل في الأفعال البناء، وفيه ما يمنع الإعراب، وهو اتصاله بنون التوكيد، فقدِّم المانع على المقتضي، وكذا الشأن عند اتصاله بنون النسوة، وهذا باب من التنازع القاعدي.

٣-التنازع القاعدي الوظيفي في النون:

وذلك حين تتنازع النونَ وظيفتان قاعديتان كأن تكون علامة رفعٍ للمضارع المتصل بالضمائر (الأفعال الخمسة)، أو نونًا تقي الفعل من حركة الكسر قبل ياء المتكلم، إذ الكسر خاص بالأسماء ولا يقع في الأفعال. قال تعالى: (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ) [الزمر:٦٤]، وقد قرئت الآية بالتخفيف والتثقيل للنون(٥٦)، لتدلّ القراءتان على جواز أن تؤدي النون الوظيفتين معًا في الموضع الواحد، والأمر نفسه يقال في قوله تعالى: (أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتْ الْقُرُونُ مِن قَبْلِي) [الأحقاف:١٧]، ولذلك جاز في قواعد النحاة إذا كان الفعل من الأفعال الخمسة، متصلًا بنون الوقاية، أن تُذكر تلك النون أو تُحذف، اعتمادًا على قيام نون الأفعال الخمسة بهذه الوظيفة.

أما النون التي تلحق المثنى والجمع ويقال فيها: إنها عوض من التنوين في الاسم المفرد فلا يصلح فيها هذا التوظيف، إلاّ إذا كانت الكلمة نكرة، إذ لا تكون تلك الكلمات منوّنة بوجود (أل) التعريف فيها. فإذا كانت الكلمة نكرةً فالتنوين معادل لنوني التثنية و الجمع، و عوض عن التنوين في الاسم المفرد النكرة، فإذا كانت الكلمة معرّفة كان قولنا فيها من التنازع القاعدي، وهذا ما عبّر عنه ابن جني (ت٣٩٢هـ) حين قال: «وكذلك التثنية والجمع على حدها، نحو: الزيدان والعمرين والمحمدون، ليس شيء من ذلك منصرفًا ولا غير منصرف، معرفة كان أو نكرة؛ من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما يُنوَّن مثلها، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أمارة لترك صرفها»[٥٧]، وهذا يعني أن ابن جني (ت٣٩٢هـ) يجعل هذه الكلمات التي لا يمكن أن يدخل التنوين عليها في مرتبة وسطى بين الصرف ومنعه.

٤-التنازع القاعدي في القسم:

يقع التنازع القاعدي في القسم الاستعطافي، إذ إن

الجملة بعده تصلح قاعديًّا ومعنويًّا أن تكون جوابًا للقسم لا محلّ لها من الإعراب، لأنها مرتبطة به ودالة عليه وتصلح أن تكون مفعولًا به لفعل القسم المقدّر بـ»سألتك أو نشدتك» ويكون محلها النصب، ولذا اختلفت آراء النحاة في إعرابها، وكلا الوجهين جائز، ولا مرجّح لأحدهما إلاّ أن جواب القسم لا يكون جملة إنشائية، ففي قول الشاعر[٥٨]:

بِما بينَنا من حُرمةٍ هل رأيتُما
أشدَّ مِنَ الشّكوى وأقْسى مِنَ الهجرِ؟

جملة (هل رأيتما) يمكن أن تكون جوابًا للقسم الاستعطافي، لأن القسم واقع عليها، وهو يحتاج إلى جواب ليتمّ معناه، فلا يكون لها محل من الإعراب، ويمكن أن تكون مفعولًا به لفعل القسم المحذوف (نشدتك أو سألتك) لأنها موضع السؤال والطلب.

٥-الشرط: وفيه ثلاث قضايا:

-الشرط الوصلي:

وهو شرطٌ يقع بإحدى أداتَي الشرط» إن و لو»، ومعناه أن يكون عكس ما بعد أداة الشرط أولى بالحكم الذي قبلها، لأن الحكم سيتحقّق دون أن يتعلّق وجوده بوجود الشرط،لذا ذهب بعض المحدثين إلى أن أداة الشرط في مثل تلك الجمل وصلية زائدة للتعميم، إذ معناها التعميم لا التعليق فليس المراد بالشرط في الجملة حقيقة التعليق لأنه لا تعليق حقيقيًّا على الشيء ونقيضه، إذ كيف يُنتج الشرط وهو السببُ نتيجةً واحدةً لا تختلف باختلاف وجوده وعدمه، نحو قول النبي (صلى الله عليه وآله): (التَمِسْ ولَو خَاتَمًا من حديد) [٥٩]، فلو كان خاتمًا من فضة أو ذهب فهو أولى. ومثله قول الشاعر[٦٠]:

كلُّ ابنِ أنثى وإنْ طالتْ سلامتُهُ
يومًا على آلةٍ حدباءَ محمولُ

معنى البيت أن الموت واقع على المرء وإن طالت السلامة، فوقوع الموت ليس مشروطًا بطول السلامة، بل هو واقع في كل حال. أمّا في التحليل النحوي فقد اختلف النحاة في إعراب الجملة المبدوءة بأداة الشرط فقال بعضهم إنها اعتراضية بدليل الواو الاعتراضية التي سبقتها، وذلك لفصلها بين متلازمين هما المبتدأ «كلّ» والخبر «محمول»، وهذا صحيح، وقال آخرون إنها حالية وجعلوا الواو حالية لأنها قيد على الحكم ودليل على وقوعه في الحالات جميعها[٦١]، ومرد هذا الاختلاف إلى التنازع القاعدي في مثل هذه التراكيب، إذ هي في الصناعة معترضة، لكنها في المعنى حالية، وقد غلّب بعضهم الصناعة وغلب آخرون المعنى.

-الشَّرط والقَسَم:

القضية في اجتماع الشرط والقسم أن كلًّا منهما يحتاج جوابًا، فإذا كان المذكور جوابًا واحدًا وجب أن يكون لأحدهما على أن يكون دالًّا على جواب الآخر، وجعل النحاة الجواب للمتقدم منهما إلاّ في حالتين:

١-في الشرط الامتناعي، إذ اللام الرابطة لجواب الشرط الامتناعي تهيّئ الجملة لأن تكون جوابًا للقسم أو للشرط، فتكون موضع تنازع بينهما، لكن النحاة قدمّوا الشرط في هذه الحالة وجعلوا الجواب له وإن كان القسم متقدمًا عليه.

٢-أن يسبَق القسم والشرط بذي خبر أي بمبتدأ وما كان في حكمه، كقولنا: «زيدٌ والله إذا جاء أُكرِمُهُ». فجملة (أكرمه) تصلح أن تكون جوابًا للشرط والقسم من حيث المعنى، ولا تتوفر قرينة تحسم العلاقة بينهما. لكن النحاة جعلوا الجواب للشرط لتكون الجملة الشرطية خبرًا للمبتدأ، فهي تصلح لذلك بخلاف جملة القسم الإنشائية، وأمّا جواب القسم فمحذوف لا يُقدّر، مدلول عليه بالشرط، وتكون جملة القسم اعتراضية[٦٢]. ففي قول الشاعر[٦٣]:

لئنْ كنتُ قد بُلِّغتَ عنّي وشايةً
لَمبلِغُكَ الواشي أَغَشُّ وأكْذَبُ

جاءت جملة الجواب وقد تزيّت باللام الواقعة في جواب القسم، وهذا النمط هو المطرد في كلام العرب لكن الكلام لا يكون دائمًا جاريًا على هذا النسق، ففي قول الشاعر[٦٤] :

لَئِنْ سَاءَنِي أَنْ نِلْتَنِي بِمَذَمَّةٍ
فَقَدْ سَرَّنِي أَنِّي خَطَرْتُ بِبَالِكا

اجتمع القسم المدلول عليه بـ»لئن» بالشرط المتصدر بالأداة «إنْ»، وجاء الجواب بعدهما مقترنًا بالفاء، وهذا زيّ جواب الشرط لا القسم خلافًا للقاعدة، فحدث تنازع قاعدي بين ضرورة كون الجواب للمتقدم وهو القسم، واقتران الجواب المذكور بالفاء الذي يقتضي كون الجواب للمتأخر؛ أي الشرط، ومثله[٦٥] :

لئنْ كانَ ما حُدِّثْتُهُ اليومَ صادقًا
أصُمْ في نهارِ القيظِ للشّمسِ باديا

فقد جاء الجواب مجزومًا دالًّا على ارتباطه بالشرط لا بالقسم، كما قعّد النحاة، ومثله قول ذي الرمة[٦٦] :

لئنْ كانتِ الدّنيا عليَّ كما أَرى
تباريحَ مِنْ لَيْلى فَلَلمَوْتُ أَرْوَحُ

وفيه أن جملة الجواب جاءت مقترنة بالفاء التي تربطها بالشرط، وباللام التي تربطها بالقسم، فرأى النحاة في مثل هذه الأحوال طردًا للقاعدة أن اللام في لئن زائدة، وليست موطئة للقسم تخلّصًا من التنازع القاعدي فيها[٦٧].

وهذا ما جعل النحاة يحسمون الأمر بقاعدتهم في أن الجواب للمتقدم، فإذا تقدّم القسم في أول الكلام ظاهرًا أو مقدرًا، وبعده أداة الشرط فالأَولى اعتبار القسم وجعل الجواب له، ويُستغنى به عن جواب الشرط وذلك لقوة القسم بتقدمه، وضعف الشرط لتوسطه نحو قوله تعالى: (لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَكَ) [المائدة:٢٨]، ولكنهم تركوا الباب مفتوحًا في الشعر إذ يمكن ألاّ تُراعى فيه القاعدة إذ يجوز في الشعر -على ندرةٍ-اعتبار الشرط على الرغم من تقدّم القسم عليه، وتكون الجملة الشرطية كلها جوابًا للقسم وذلك نحو[٦٨]:

حلفتُ لهُ: إنْ تُدلجِ الليلَ لا يَزَلْ
أمامَكَ بيتٌ مِنْ بيوتيَ سَائرُ

ويقع تنازع آخر في مثل هذه التراكيب إذ تكون جملة الشرط الواقعة بين القسم وجوابه اعتراضية في الصناعة حالية في المعنى، وهذا ما جعل فخر الدين قباوة يعرب الجملة على الوجهين في الآية الكريمة: (وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذاً لَّمِنَ الظَّالِمِينَ) [البقرة:١٤٥] فهي اعتراضية في كتابه المفصل في إعراب القرآن، وحالية في الإعراب المنهجي للقرآن الكريم وكلا الإعرابين له وجه في الصناعة أو المعنى[٦٩].

-دخول الشرط على الشرط:

وهو باب يشبه التعالق بين الجمل في القسم وجوابه، إذ ينطبق على الجملة الشرطية الثانية ما ينطبق على جواب الشرط المقترن بالقسم بفارقٍ واحدٍ هو أن رابط الجواب هنا واحد هو الفاء أو إذًا، نحو قول الشاعر[٧٠] :

إنْ تستغيثوا بِنا إنْ تُذعروا تَجِدوا
منّا مَعاقِلَ عِزٍّ زانَها كَرَمُ

اختلف النحاة في التحليل النحوي، فقال بعضهم الجواب للشرط الأول وجواب الثاني محذوف، وهو مقيس على القسم مع الشرط، ورأى ابن مالك (ت٦٧٢هـ) أن الجواب للأول، أمّا الثاني فلا جواب له لا مذكورًا ولا مقدرًا لأنه قيد للأول يُقدّر بحال مقارنة، فيكون المعنىّ: إنْ تستغيثوا بنا مذعورين، وردّه ابن هشام (ت٧٦١هـ) ورجح الرأي الأول

لجريانه على القياس، ولعدم اطراده في مثل قولنا: إن قمتِ إن قعدتِ فأنتِ طالقٌ[٧١]. وجوهر الخلاف يتلخص في تنازع قاعدي لأن الجملة الشرطية الثانية معترضة في الصناعة بين جملتي الشرط الأول وهي في الوقت ذاته قيد عليها يفيد معنى الحالية في أغلب الأحيان، فهي تصلح أن تكون اعتراضية صناعيًا وأن تكون حالية في المعنى، أمّا مثال ابن هشام فمردود لأنه افتراضي وهو يمثل حالة خاصة مصنوعة من الكلام لا يقاس عليها.

٦-التنازع القاعدي في النداء:

أنواع المعارف في اللغة العربية سبعة، أحدها المعرّف بالنداء وثانيها المعرَّف بـ(أل) اتفاقًا، يقول سيبويه (ت١٨٠هـ): كل اسم في النداء مرفوع فهو معرفة، نحو: يا رجل ويا فاسق... وصار معرفة بغير ألف ولام.. وصار هذا بدلًا في النداء من الألف واللام، لأنك أشرت إليه وقصدت قصده واكتفيت بهذا عن الألف واللام[٧٢]. والمقصود بالاسم المرفوع النكرة المقصودة والمفرد العلم،أما المفرد العلم فهو معرفة، لكن التنازع الاصطلاحي واقع في النكرة المقصودة، نحو قول الشاعر[٧٣]:

ألا أيُّهَذا الزّاجري أَنْ أَحْضُرَ الوَغى
وأَنْ أشهدَ اللّذاتِ هَلْ أنت مُخْلِدي؟

إذ هي معرفة ونكرة في آن معًا، مع ملاحظة أن «أيّ «اسم واجب الإضافة في حالته العامة، لكنه هنا غير مضاف، فـ»ها» فيه للتنبيه ودفع توهّم الإضافة، وقد سوغ النحاة التنازع بأن التنكير يحكي حال الكلمة قبل النداء، لكن التنازع يظّل واقعًا لتنافي وقوع التنكير مع التعريف في آنٍ واحدٍ وفي موضع واحد[٧٤].

٧-التنازع القاعدي في المطابقة نوعًا وعددًا:

وفيه مسائل:

-الصفة السببية:

هي صفة لا تطابق موصوفها في الجنس والعدد، وتطابقه بالحركة الإعرابية، بخلاف الصفة الحقيقية التي تطابق الصفة فيه موصوفها مطابقة تامة، وهذا النوع من الصفة يقع حين تكون الصفة مشتقَّة عاملة في ما بعدها عَمَلَ فعلها، كقولنا: هذا صبي صالحةٌ أمُّه، مررت بشعراءَ رنّانةٍ قصائدُهم، والرجلُ كرامٌ غلمانه[٧٥]. فالصفات: «صالحة ورنانة وكرام» لم تطابق منعوتاتها بل طابقت متعلَّق منعوتاتها، ومثل هذا قوله تعالى: (فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا) [فاطر:٢٧]، وقوله تعالى: (إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاء فَاقِعٌ لَّوْنُهَا) [البقرة:٦٩]، وقوله تعالى: (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَـذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) [النساء:٧٥]، فالصفات: «مختلفًا وفاقع والظالم» في الآيات السابقة غير مطابقة لموصوفاتها: «ثمراتٍ وبقرة والقرية»؛ لأنها صفات سببية، تدلّ على صفة من صفات الاسم الذي تليه، ويكون لها تعلق بالمتبوع وارتباط به.

وقد يتطابق المنعوت والاسم التالي للصفة فيزول التنازع نحو: (يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ) [النحل:٦٩]، وهذا أمر فصّل فيه النحاة وفسروه، لكن الملاحظ في هذه التراكيب أن قاعدة المطابقة بين الصفة وموصوفها قد خرقت بعد أن حدث نوع من التنازع القاعدي في مطابقة الصفة لموصوفها أو مطابقتها لمعمولها.

-الحال السببية:

إن الصفة السببية التي أقرّها النحاة على أنها حالة من الحالات التي تخرق فيها الصفة القاعدة في المطابقة[٧٦]، تنسحب على ما يشبهها ويتفرّع عنها وهي الحال السببية، التي مثّل لها سيبويه (ت١٨٠هـ) بقوله: «مررت برجل حسنةٍ أمُّه كريمًا أبوها، ومثله:

مررت برجلٍ ذاهبةٍ فرسه مكسورًا سرجُها»[٧٧]. وقد جمع في مثاليه بين الصفة السببية والحال السببية التي لا تشترط فيها المطابقة التامة لصاحبها. بل لا بد لها أن ترفع اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير يعود على صاحب الحال، وأن تكون مطابقة لهذا الاسم المرفوع بها وجوبًا في التذكير والتأنيث والإفراد دون التثنية والجمع، إذ الأحسن أن تلتزم معه الإفراد نحو: سكنت البيت جيدًا هواؤه، واسعةً غرفُه، نظيفةً مسالكُه ويقف الشرطي مفتحةً عيناه طول الليل(٧٨)

ومنه قول الشنفرى(٧٩):

لقدْ أعجبَتْني لا سَقوطًا قِناعُها

إذا ما مَشَتْ ولا بِذاتِ تَلَفُّتِ

فالحال «سَقوطًا» لم تطابق صاحبها الفاعل المستتر المؤنث في الفعل قبلها بل طابقت معمولها «قناعها». وهذا تنازع قاعدي وقع في الحال بين مطابقتين لصاحبها ومعمولها. ولم يفصّل النحاة كثيرًا في الحال السببية لأنها تجري مجرى الصفة.

-الخبر السببي:

لم يتحدث النحاة عن الخبر السببي سوى ما قاله بعضهم من أن ما جاز في الصفة جاز في الخبر وهذا مسلّم به عند النحويين[٨٠]. ومنه قول عنترة [٨١]:

أَثْني عَلَيَّ بِما عَلِمْتِ فإنّني

سَمْحٌ مُخالَقَتي إذا لَمْ أُظْلِمِ

إذ التنازع حاصلٌ في كلمة «سمح» الواقعة خبرًا للحرف المشبه ويجب أن تطابق اسمه، لكنها رفعت فاعلًا معمولًا لها ويجب أن تطابقه، وجاز عدم التطابق لأن التأنيث في «مخالقتي» تأنيث مجازي. وهذا يشبه قولنا: «زيد ممدوحة مقاصده. فممدوحة خبر زيد ومقاصده نائب فاعل لاسم المفعول والتنازع القاعدي واقع بين مطابقة الخبر لمبتدئه أو لمعموله[٨٢]. وقد يقع التنازع بوجهيه النحوي والقاعدي في نحو قول الشاعر[٨٣]:

قَضى كلُّ ذي دَيْنٍ فوفّى غَرِيمَه

وعَزَّةُ مَمْطولٌ مُعَنًّى غَريمُها

أمّا القاعدي فهو في الخبر السببي ممطول الواقع خبرًا لـ»عزة» غير مطابق له في التأنيث، ومعموله غريمها، وأمّا النحوي ففي تنازع العاملين ممطول ومعنّى على المعمول «غريمها».

-وقوع المصدر صفة أو حالًا:

حين يقع المصدر صفة أو حالًا يكون مفتقدًا إلى مطابقة موصوفه أو صاحب الحال، إذ يلتزم صيغته الأصلية، و يبقى كما هو خلافًا لقواعد المطابقة بين الحال وصاحبها أو بين الصفة وموصوفها، وقد عبّر عن هذا ابن مالك (ت٦٧٢هـ) حين قال[٨٤]:

نَعَـتُوا بمصدرٍ كثيرًا

فالتزَمُوا الإفرادَ والتّذكيرا

ومنه قوله تعالى: (فَاذْكُرُواْ اللّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا) [النساء:١٠٣]، فـ»قيامًا» حال صاحبها واو الجماعة، ولا مطابقة هنا بين الحال وصاحبها كما هو الشأن في معهود القول عند العرب، ذلك أن من قواعد النحاة أن المصدر لا يجمع، ومن قواعدهم أيضًا مطابقة الحال لصاحبها، واللافت في كلام النحاة أنهم أفاضوا في الحديث عن وقوع المصدر صفة ولم يتحدثوا إلاّ لمامًا عن وقوعه حالًا.

-العدد الواقع خبرًا أو صفة:

إذا وقع العدد صفة أو خبرًا، وهما موقعان يقتضيان التطابق مع المبتدأ والموصوف في النوع تذكيرًا وتأنيثًا، وقع تنازع قاعدي في مثل تلك التراكيب لأن قواعد العدد مع معدوده تقتضي مخالفته في الجنس في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، وهذا التنازع القاعدي هو سبب ما نراه في قول ابن هشام (ت٧٦١هـ) في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: «وهي عشرة» مطابقًا بين المبتدأ وخبره، وقد

صحّحها د. قباوة في تحقيقه للمغني وجعلها «عشر» إتباعًا لقواعد المخالفة بين العدد ومعدوده[٨٥].

أمّا النحاة فقد أجازوا الوجهين أي المطابقة وعدمها جريًا مع إحدى القاعدتين، وقد جاءت الصفة العددية في القرآن الكريم في الأكثر وفق قواعد المخالفة في العدد نحو: (يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ) [الزمر:٦]، ومثله أيضًا: (وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ) [الفجر:١-٢]، وقد سوّغ النحاة جواز مطابقة الصفة العدد لموصوفها بأن العدد إذا تأخر عن معدوده ضَعُفَ عن عدم المطابقة، ولذا جاز أن نقول: القراءات العشر أو القراءات العشرة، وأصلها: عشر قراءات. فإذا جاء المعدود قبل العدد صار ضعيفًا، ولم تعُد تجري قواعد المطابقة والمخالفة عليه[٨٦]. أما إذا كان المعدود محذوفًا فإنهم يجيزون الوجهين أيضًا دون أن يكون ثمة تنازع في القواعد نحو: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) [البقرة:٢٣٤]، فالمعدود في الآية هو الأيام، ومفرده مذكر لكنه محذوف، ولهذا جاز التذكير والتأنيث، ولعل هذا يعود إلى احتمالية التعدد في تقدير المعدود.

ولحظ محمد محيي الدين عبد الحميد هذه القضية في العدد الواقع بعد معدوده صفة له فقال: «يتنازعك أصلان أحدهما أصل العدد ومعدوده وثانيهما النعت ومنعوته، وهذا يستلزم تأنيث النعت إذا كان منعوته مؤنثًا وتذكير النعت إذا كان منعوته مذكرًا، وأنت بالخيار بين أن تستجيب لأي الأصلين[٨٧]». ومثل ما سبق قول النبي (صلى الله عليه وآله): (من صامَ رمضانَ ثُمَّ أتْبَعَهُ بِستٍّ مِنْ شَوّالَ فكأنَّما صامَ الدّهرَ[٨٨] .

٨-التضمين:

هو أن يُشرَب اللفظ معنى لفظ آخر، فيُؤدّي المعنيين معًا، ويُعطى الأول حكم الثاني[٨٩]، يقول النحاة: إذا ضُمِّنَتْ الكلمة معنى كلمة أخرى أُعطيَتْ أحكامها، ومنه قوله تعالى: (وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا) [الأنبياء:٧٧]، فقد ضُمِّنت كلمة «نصرناه» معنى «نجَّيناه أو أنقذناه». وكان الأصل أن يتعدَّى بـ»على»، لكنه لمَّا ضُمِّن معنى الفعل الآخر أُعطي حكمه فجاز أن يتعدَّى بـ»من». ومنه أيضًا قول الشاعر[٩٠]:

كَيْفَ تَرَانِي قَالَبًا مِجنّي

قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيادًا عنّي

فالفعل «قتل» ضُمّن معنى «صرف» فأعطي حكمه في جواز التعدي بـ»عن»[٩١]. لكن التضمين لا يسير دائمًا وفق هذه القاعدة ففي الآيتين الكريمتين: (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ) [المؤمنون:٢٧] وقوله تعالى: (وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ) [الأعراف:٤٣] رأى النحاة أن الفعلين «أوحينا ونودوا» فيهما معنى القول دون حروفه، ولهذا تلتهما «أن» التفسيرية، ويُلمح التنازع القاعدي هنا في أن الفعل ضمّن معنى القول لكنه لم يأخذ حكمه في وجوب كسرة همزة «إنّ» بعده، بل أوجب النحاة فتح الهمزة وتخفيف النون على أنها حرف تفسير، وهذا مطّرد في قواعدهم. بل إن من شروط «أن» التفسيرية أن تسبق بفعل فيه معنى القول دون حروفه. وهذا تضمين في جهة من جهاته لكنه لم يأخذ حكم التضمين.

٩-التنازع بين الصناعة والمعنى:

ثمة فرق بين متطلبات الصناعة النحوية (القواعد النحوية) ومعنى الكلام في كثير من المواضع، فعلى الرغم من أن الإعراب فرع المعنى وتابع له في الحالة العامة، إلا أنه قد يقع أحيانًا تنازع بينهما، من هذا أن يجيء الاستفهام حاملًا معنى النفي ودالًّا عليه، فيكون التنازع بين أن يعامل معاملة الاستفهام أو معاملة النفي، وهذا كثيرًا ما يقع كقوله تعالى: (هَلْ

جَزَاء الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ) [الرحمن:٦٠]؛ أي ما جزاء الإحسان إلا الإحسان[٩٢]. لكن التنازع هنا لا يتضح لأن «هل» حرف لا محلّ له من الإعراب، فيكون الاستفهام بمعنى النفي دون أن يترتب على هذا تنازعات.

وفي مثل قول الشاعر[٩٣]:

تَقولُ إذا اقلَوْلى علَيها وأُفرِدتْ:

ألا هَلْ أَخُو عيشٍ لذيذٍ بِدَائمِ؟

عومل الاستفهام معاملة النفي فجاز اقتران الخبر بالباء الزائدة، وهذا أمر قعّده النحاة لكنه لا يطرد دائمًا، ففي قول مالك بن الريب[٩٤]:

يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ وَهُمْ يَدْفِنُونَنِي

وَأَيْنَ مَكَانُ الْبُعْدِ إِلَّا مَكَانِيَا؟

جاءت «أين» دالة على النفي بمعنى «ما»، والتقدير: ما مكان البعد إلاّ مكانيا. ولا يمكن إعراب «مكانيا» بدلًا من «أين»؛ لأن البدل من اسم الاستفهام يجب أن يقترن باستفهام. نحو: كيفَ أنتَ؟ أصحيحٌ أمْ سقيم؟ «ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى الإنشائي كما في قول الشاعر[٩٥]:

ألا تَسألانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ؟

أَنَحْبٌ فيُقْضى أَمْ ضَلالٌ وباطِلُ؟

ولما كان الاستثناء في قول مالك بن الريب منفيًا تامًا جاز فيما بعد «إلاّ» النصب على الاستثناء أو الإتباع على البدلية من المستثنى منه وهو اسم الاستفهام، لكن هذا غير جائز في التحليل النحوي لأن البدل لم يقترن بهمزة الاستفهام، ولهذا جعله المحلّلون بدلًا من «مكان»[٩٦]، والحقيقة أن الاستثناء قد يكون ناقصًا منفيًا إذا أبدلنا النفي بالاستفهام، فتكون «مكانيا» خبرا لـ«مكان» الأولى، لكن ما يمنع هذا التقدير أن المبتدأ «مكان» أخذ خبره. وهو اسم الاستفهام.

وإذا نظرنا في إعراب النمطين اللغويين «ما أفعله وأفعل به» في التعجب، رأينا أن النحاة جعلوا الضمير في الصيغة الأولى مفعولًا به وفي الثانية فاعلًا، وفي هذا تنازع بين المعنى والصناعة، فالمعنى في كلا التركيبين واحد، لكن العلاقة بين العامل والمعمول تغيرت من المفعولية إلى الفاعلية. ومن التنازع القاعدي أيضًا أن «أفعلْ به» فعله أمر لفظًا لكنه من حيث المعنى فعل ماضٍ ويقدرّه النحاة: شيءٌ أجملَ الربيع ويجعلون الهمزة فيه للتعدية[٩٧]. ويلاحظ أيضًا أن صيغة «ما أفعله» صيغة خبرية. وهي جملة اسمية لا تحمل معنى التعجب في ذاتها، وهذا تنازع قاعدي آخر أزاله النحاة بقولهم: إن الصيغة نُقلت من الخبر إلى الإنشاء[٩٨].

وقد تنبّه على هذا التنازع بين المعنى والصناعة الإمام السيوطي فقال: «قد يتجاذب المعنى والإعرابَ الشيءُ الواحد بأن يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى أمرٍ والإعراب يمنع منه، والمتمسَّك به صحة المعنى[٩٩]. «وشاهده قوله تعالى: (وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّن الْغَآئِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا) [النساء:٤٣]، فالفاء في «فلم تجدوا» عاطفة لكنها ليست على أصلها للترتيب والتعقيب بل هي حرف عطف للترتيب فقط، لأنها عطفت «لم تجدوا» على «كنتم»، لأنها لو كانت للتعقيب وعطفت «لم تجدوا» على «لامستم» كما هو الأصل لبطل حكم التيمم إلاّ بسبب ملامسة النساء[١٠٠]، والحق أن التيمّم جائز حين عدم وجود الماء دائمًا، وهذا ما دلت عليه السُنّة والسلف الصالح، وقد تنبّه على هذا الفقهاء وحذا النحويون حذوهم. ومثل هذا قوله تعالى: (ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ * بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ) [ص:١-٢]، فجملة «الذين كفروا في عزة وشقاق»: معمول تنازع عليه عاملان هما: القسم وبل. ومن الناحية الصناعيّة:

«بل» تطلب الجملة التي بعدها على سبيل الإضراب الإبطالي أو الانتقالي استئنافًا، والقسم يحتاج إلى جواب له. أمّا من ناحية المعنى: فالقسم لا ينسجم مع الإضراب؛ لأن القسم معناه التوكيد، و»بل»: معناها الإضراب والتَّرْك، وهي تقتضي رفع حكم ثبت قبلها، وإثبات حكم بعدها قد يناقض الحكم السابق، أو يخالفه بالانتقال. وقد تخلَّص النحاة من هذا التنازع بين المعنى والصناعة بأن جعلوا «بل» دالة على التوكيد شأنها شأن «إنّ»[١٠١]، حتى إن ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) أجاز أن يُتلقّى القسم بـ»بل» واستدلّ بهذه الآية، ولم يوافقه النحاة في هذا لجواز أن يكون جواب القسم محذوفًا، أو أن يكون جملة «كم أهلكنا» التي تليها[١٠٢]. وقد تردد المفسرون في تعيين جواب القسم على سبعة أقوال أو ثمانية[١٠٣]، ومثل هذا قوله تعالى: (ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ * بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءهُم مُنذِرٌ مِّنْهُمْ) [ق:١-٢].

١٠-التنازع في متعلّق شبه الجملة:

وذلك في مثل قوله تعالى: (يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللّهِ وَفَضْلٍ) [آل عمران:١٧١]، فشبه الجملة «من الله» مرتبطة معنويًا بـ»نعمة» وبـ»فضل»، فتعليقها يجب أن يكون بصفة من «نعمة»، لكنها مرتبطة أيضًا بـ»فضل» ولا يجوز التعليق بصفة لـ»فضل» لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف فإذا تقدمت صارت حالًا[١٠٤] كقول الشاعر[١٠٥]:

لميّةَ موحشًا طللُ يلوحُ كأنّه خِلَلُ

وهذا تنازع قاعدي في متعلّق شبه الجملة والمعطوف عليه بين الحال والصفة، ومثله أيضًا قوله تعالى: (وَسَارِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ) [آل عمران:١٣٣]، وعلّق عليها فخر الدين قباوة بقوله: «وجازت الحال من نكرتين لتقدّمها على إحداهما[١٠٦].

من هذا أيضًا أن ترتبط شبه الجملة بنكرة موصوفة، إذ تكون تلك النكرة غير محضة في تنكيرها، لذا يقع الخلاف في التعليق بين الحال والصفة، جريًا على ما قعده النحاة من أنه «بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال»، وذلك كقوله تعالى: (أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاء يَوْمِكُمْ هَـذَا) [الأنعام:١٣٠]، فقد اختُلف في إعراب جملة «يقصّون» بين الحالية والوصفية لتنازع حكمين فيها وهما ارتباطها بالنكرة «رسلٌ» الذي يقتضي التعليق بالصفة، وكون هذه النكرة معرفة لأنها موصوفة بشبه الجملة «منكم»، وهذا يقتضي التعليق بحال[١٠٧]. ومن هذا قول الشاعر[١٠٨]:

تَرَكْتِ بِنا لوحًا ولَوْ شِئْتِ جادَنا بُعَيْدَ الكَرى ثلجٌ بكرمانَ ناصحُ

إذ رأى ابن هشام (ت٧٦١هـ) أن الظرف «بُعيد» يتعلق بـ»ثلج» لأنه مؤوّل بمشتق هو بارد لأن المعنى أن المحبوبة باردة الرضاب عقيب النوم، لكنه لم يعلّق على تعليق شبه الجملة» بكرمان» فهل تُعلق بالثلج مؤوّلًا بالمشتق أم بصفة من «ثلج» الجامد وهو الأولى من حيث المعنى؟ وهل يصح أن تكون الكلمة جامدة بذاتها وجامدة مؤولة بالمشتق في الوقت ذاته؟

١١-التنازع في الفاء الزائدة:

رأى النحاة أن الفاء إذا دخلت خبر مبتدأ قد تضمن معنى الشرط، كانت زائدة لتوكيد ارتباط المبتدأ بخبره ولمعنى الشرط الملموح في الجملة كقولنا: الذي يأتينا فله درهم، فدلالة الاسم الموصول على العموم تقربه من الشرط وتجيز زيادة الفاء في الخبر[١٠٩]. لكن هذه الفاء قد تقع في الخبر بعد «أمّا» الدالة على الشرط والتفصيل، ومعلوم أن ورود الفاء بعد «أمّا» واجب،ومن هذا قوله تعالى: (أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ) [الكهف:٧٩]، فهي زائدة لوقوعها في الخبر وواجبة لوقوعها بعد «أمّا «ومثله

قول الشاعر[١١٠]:

ألا ليتَ شِعري هلْ إلى أُمّ جحدرٍ
سبيلٌ؟ فأمّا الصّبرُ عنْها فلا صَبْرُ

فالفاء هنا متصلة بالخبر والحكم العام فيها أنها زائدة، لكنها من وجه آخر واجبة لمجيئها بعد «أمّا»، وهذا ما عبّر عنه ابن هشام في قوله تعليقًا على البيت السابق: «في البيت شاهد على وقوع الفاء الزائدة في خبر المبتدأ بعد «أما»، وحكم اقتران الفاء بالخبر في هذه الحالة الوجوب»[١١١]، ولا يجوز عدم ذكرها إلاّ في الضرورة[١١٢] في مثل[١١٣]:

فأمّا القتالُ لا قتال لديكمُ ولكنّ سيرًا في عراضِ المواكبِ

١٢-التنازع في الاسم المنقوص والممنوع من الصرف:

بعض الكلمات في اللغة العربية ينطبق عليها نوعان من الوصف في حدها، وكلّ منهما يوجب طريقة من التعامل معها، كالأسماء المنقوصة التي تكون على صيغة منتهى الجموع نحو: الموالي والجواري والمعاني، ومثلها كثير، ومعلوم أن الأسماء المنقوصة تحذف ياؤها في حالتي الرفع والجر إذا كان الاسم نكرة، وتثبت منونة في حالة النصب، ومعلوم أيضًا أن الممنوع من الصرف لا ينوّن في الحالة العامة إذا كان غير مضافٍ. فكيف تعامل النحاة مع هذا النوع من الكلمات التي فيها تنازع قاعدي في توصيفها بين أن تكون منقوصة أو ممنوعة من الصرف، والأحكام بينهما تتناقض؟ لقد حدثتنا كتب النحاة عن الفرزدق لمّا أراد أن يهجو عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي قال فيه[١١٤] :

ولَو كَانَ عَبْدُ الله مَوْلَى هَجَوتُهُ
وَلَكَنَّ عَبْدَ الله مَوْلَى مَوَالِيَا

فقفز الحضرمي وهو يقول: أخطأت أخطأت. وموطن الخطأ في كلمة «مواليا» إذ الصواب عند الحضرمي أن يقال: «مولى موالٍ»[١١٥] لأن الكلمة منقوصة ويجب حذف الياء منها، لكن الشاعر عاملها معاملة الممنوع من الصرف ثم أشبع الفتحة ألفًا للقافية، وكلاهما قاعديًا على صواب. إذ علل النحويون قوله «مواليا» بأنه ردّ إلى الأصل للضرورة، وجعله بعضهم قولًا للنحويين لا لغة لبعض العرب، فـ«جوارٍ» حكمها حكم قاضٍ رفعًا وجرًا على الأعرف، وحكم «ضوارب» نصبًا، فالعرب تقول مررت بجوارٍ، ومولى موالٍ بحذف الياء والتنوين[١١٦].

وقد اختار النحاة وفق ما سمع عن العرب المنع من الصرف في حالة النصب، قياسًا على نصب الاسم المنقوص بفتحة ظاهرة على يائه، مثل: رأيتُ قاضيًا. وجعلوا الاسم في هذه الحالة ممنوعًا من الصرف، فيقال قرأت حواشيَ وسمعتُ أغانيَ فتُعامل معاملة الممنوع من الصرف كما في الآية الكريمة: (سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ) [سبأ:١٨]. أمّا في الرفع والجر فتعامل معاملة الاسم المنقوص إذ تحذف ياؤها وتنوّن، نحو قوله تعالى: (وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ) [الفجر:١-٢]، ويقول الخضري (ت١٣٤٥هـ) في هذا: إذا كان هذا الجمع أعني صيغة منتهى الجموع معتل الآخر أجريته في الجر والرفع مجرى المنقوص فتنوّنه وتقدّر رفعه أو جرّه ويكون التنوين عوضًا عن الياء المحذوفة، أما في النصب فتثبت الياء وتحرّكها بالفتح بغير تنوين فتقول: هؤلاء جوارٍ ومررت بجوارٍ ورأيت جواريَ. والأصل في الجر والرفع جواريُ وغواشيُ فحذِفت الياء وعوض منها التنوين[١١٧]، وهو بهذا يوافق سيبويه (ت١٨٠هـ) في أنَّ التنوين في جوارٍ هو تنوين عِوَضٍ عن الياء المحذوفة[١١٨]، فالكلمة ممنوعة من الصرف، خلافًا

للأخفش والمبرد والزجاجي لأنَّ التنوين عندهم هو تنوين صرفٍ[١١٩]، لأن زوال الياء نفى عن اللفظ وزنه الذي منعه من الصرف فأصبح مصروفًا. أمّا إذا جاءت هذه الأسماء معرفة بـ «أل» أو بالإضافة فإن التنازع يزول، ولا خلاف حينئذٍ إذ تقدّر الحركة على آخرها، أما الفتحة فتظهر بغير تنوين إذ يمتنع التنوين بوجود التعريف بـ»أل».

أمّا كلمة «ثمانية» فهي اسم منسوب إلى الثُمن وهو الجزء الذي صيّر السبعة ثمانية فأصله «ثُمنيٌّ»، ثم فتحوا الثاء لكثرة التغيير في النسبة ثم حذفت إحدى الياءين وعُوضت بالألف، وقد تعددت الآراء في استخدامها كالأسماء سابقة الذكر، فالأكثر إعرابها إعراب الاسم المنقوص إذا كان المعدود مؤنثًا نحو: اشتُهرت من الشاعرات ثمانٍ، واكتفيتُ من الشاعرات بثمانٍ، أما في النصب فيجوز فيها وجهان نحو: عرفت من الشاعرات ثمانيًا أو ثمانيَ والثاني أكثر، والتنوين على أن الاسم منقوص متصرف، وعدم التنوين على أنه اسم ممنوع من الصرف يشبه «جوارٍ» في وزنه اللفظي وفي دلالته المعنوية على المؤنث[١٢٠].

ب-مظاهر التنازع القاعدي في الصرف:

تُحدد البنية الصرفية للكلمة المعنى الصرفي المراد منها، ذلك أن ألفاظ العربية تكوّن أسرًا لغوية، يجمعها جذر واحد، ثم تكون هناك أوزان وصيغ محددة لمعانٍ مخصّصة، وهذا هو الأصل العام، كما نرى في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، لكن بعض الصيغ يتنازعها أكثر من معنى، وهذا يؤدي إلى تنازع قاعديّ محيّر في معناها، ولا يحسم تلك الحيرة إلا أن يُراعى في فهمها السياقان اللغوي والمقامي، من هذا أن اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي من الأفعال الثلاثية تكون على زنة مفعَل أومفعِل، وصيغة اسم المفعول تكون للزمان والمكان والمصدر الميمي في غير وزن المفاعلة للأفعال الثلاثية المزيدة وللأفعال الرباعية المجردة والمزيدة، وهذا التنازع قاعديّ مطّرد[١٢١]، فكلمة «مطلع» مثلًا تصلح أن تكون اسمًا للزمان والمكان ومصدرًا ميميًا للفعل «طلع» ومثلها كثير. أما الآية الكريمة: (وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا) [النساء:٣١]، فقد ترجح فيها أن تكون «مُدخلًا» مصدرًا ميميًّا، لأنه لا معنى لأن يكون زمان الإدخال أو مكانه مكرمًا، فالمعنى يدل على أن الدخول هو المكرّم[١٢٢] .

وثمة أوزان تأتي دالّة على معانٍ تخالف أوزانها الصرفية فتدّل على اسم الفاعل أو المفعول، فوزن (فاعِل) قد يأتي بمعنى اسم الفاعل كقولك: (محمدٌ طاهِر)، وقد يأتي بمعنى الصفة المشبهة كقولك: (محمدٌ طاهِر الثوب أو طاهرٌ ثوبُه). ووزن «فِعال» قد يأتي بمعنى اسم المفعول مثل كتاب بمعنى مكتوب وبساط بمعنى مبسوط، ووزن فُعَلة قد يأتي بمعنى اسم الفاعل[١٢٣]، نحو قوله تعالى: (وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ) [الهُمَزَة:١]، والأكثر أنها على بابها. بل إن بعض أسماء المفعولين قد تأتي بمعنى أسماء الفاعلين كما في قوله تعالى: (وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا) [الإسراء:٤٥]، فقد قيل فيها:» إن (مستورًا) في الآية بمعنى «ساترًا»، «لكنه أُخرج وهو فاعل في لفظ المفعول، كما يقال إنك مشؤوم علينا وميمون وإنما هو شائم ويامنٌ[١٢٤]. ومثل هذا أيضًا قوله تعالى: (إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا) [مريم:٦١]، فـ»مأتيًّا» اسم مفعولٍ صيغةً لكنه بمعنى اسم الفاعل «آتيًا»[١٢٥]، وهذا المعنى يفرضه السياق والمقام.

وتشترك صيغة الاسم المنسوب المؤنث مع صيغة المصدر الصناعي الذي يصاغ بإضافة ياء مشددة وتاء مربوطة، ولا يفهم المعنى المراد إلا بحسب

السياق[١٢٦]، مثلًا: إنَّ الفرديَّة في الحكم تُورِث مصاعب، فالفردية هنا مصدر صناعي، أمّا قولنا: هذه تصرّفات فرديّة. فهي اسم منسوب، ولعل ما يدلّ على أحد المعنيين هو أنما يُوصف به هو الاسم المنسوب.

ومن الكلمات التي يتنازعها أكثر من معنى قاعدي كلمة «خير» فهي تصلح أن تكون مصدرًا وتصلح أن تكون اسمًا للتفضيل على وزن «أفعل» وقد حُذفت همزته تخفيفًا لكثرة الاستعمال[١٢٧]، وعلى هذا فإن قولنا: ما رأيت خيرًا منك قطّ، يحتمل معنى المدح إذا كانت «خيرًا» اسم تفضيل وتحتمل الذم إذا كانت الكلمة مصدرًا، وعلى ضوء هذين المعنيين المحتملَين للجملة يتغير تعليق شبه الجملة، فعلى معنى المدح تتعلق باسم التفضيل: «خيرًا» وعلى معنى الذم تتعلق بصفة من المصدر «خيرًا».

ومن التنازع القاعدي أيضًا أن يكون الموقع موقع وصل لكنه يجري مجرى الوقف في تنازع قاعديّ واضح لاحظه ابن جني (ت٣٩٢هـ) وسمّى به بابًا من أبواب كتابه وجعل منه قول الشاعر[١٢٨]:

يا مَرْحَباهُ بحمارِ ناجيَةْ إذا أَتى قرّبتُهُ لِلسّانيةْ

فثبات الهاء في «مرحباه» ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل، أمّا الوقف فيؤذن بأنها ساكنة: يا مرحباهْ، وأمّا الوصل فيؤذن بحذفها أصلًا: يا مرحبا بحمار ناجية. فثباتها إذًا في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين. [١٢٩]، وكذلك سواءً قوله:

ببازلٍ وجناءَ أو عَيْهِلِيّ

فإثبات الياء مع التضعيف طريف، وذلك أن التثقيل من أمارات الوقف، والياء من أمارة الإطلاق. وظاهرٌ هذا الجمع بين الضدين، فهو إذًا منزلة بين المنزلتين، وجاز الجمع بينهما لأن كلّ واحد منهما قد كان جائزًا على انفراده.... فتضادّهما إذًا إنما هو في الصناعة[١٣٠]، فإذا جمع بينهما كان إذ ذاك تنازع قاعدي في الموضع الواحد.

ج-مظاهر التنازع التعليلي نحوًا وصرفًا وإملاءً:

أ-نحوًا:

تطال مظاهر الحذف والتخفّف أركان الجملة العربية، إذا أُمن اللبس، لأن العربية تميل إلى الاختصار والخفة حين يتأكد وصول الرسالة الإعلامية المرادة إلى المتلقي، لكن النحاة يعيدون الجملة إلى أصولها قبل الحذف مرمّمين ما فيها من نقص بغية إعادة الجملة إلى نموذجها المثالي، وهنا قد يقع الاختلاف في تقدير ما حُذف، ويكون لكل فريق تعليل مستمد من قواعد النحو يدعم فيه حجته، وهذا النوع من التعليل يقع فيه التنازع كما رأيناه في القواعد النحوية والصرفية، من هذا أن قوله تعالى: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ) [يوسف:١٨] وقوله تعالى: (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ) [محمد:٢١]، فيهما خلاف موضعه تقدير ركن الجملة الاسمية المحذوف، وكان هذا التقدير معلَّلًا، فبعضهم جعل كلًا من «صبرٌ» و«طاعة» خبرًا محذوف المبتدأ، والتقدير: حالي صبرٌ جميلٌ، وأمرنا طاعة وقول معروف. وقد عللوا ذلك بأن الخبر لا يحذف إلاّ إذا دلّ على كون عام وهو محطّ الفائدة فلا يحسن حذفه، وبعضهم قدَّر المحذوف خبرًا: صبرٌ جميلٌ أمثلُ وطاعة أحسنُ. لأن حذف الخبر أسهل من حذف المبتدأ المسند إليه، فهذا عماد الجملة والمخبر عنه، وجوّز ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) الوجهين، وجزم غيره بأنه من حذف المبتدأ[١٣١]، وقال العبدي في البرهان: إن حذف الخبر أولى، لأن فيه اتساعًا وتصرفًا، ولذا كان حذفه أولى دون المبتدأ، والخبر يكون جملة على تعدد أنواعها، وشبه جملة ومفردًا والمبتدأ لا يكون إلاّ اسمًا، والحذف بالأعجاز والأواخر أليق منه بالصدر

والأوائل، ومثله قول الشاعر[١٣٢]:

قالَ لي كيفَ أنتَ؟ قُلْتُ: عليلُ

سهـــرٌ دائمٌ ولـــيلٌ طويلُ

فـ»سهرٌ» يجوز أن تكون خبرًا محذوف المبتدأ، أو مبتدأً محذوف الخبر، على التعليلين المذكورين آنفًا.

ب-صرفًا:

وللتنازع التعليلي القاعدي في الصرف ملمحان:

١-في تعليل الحكم الإعلالي:

وقد تنّبه على هذا ابن جني (ت٣٩٢هـ) وصرّح به فقال بجواز تعليل الحكم بعلتين، لأن المعاني لا تتزاحم، والعلل موضّحة مبينة وليست مؤثرة[١٣٣]، ومثاله كلمة «سيّ» من قولهم: لاسيّما» إذ أصلها: سِوْيٌ وقد قُلبت واوها ياءً لعلتين هما وقوعها ساكنة بعد الكسرة كما في قولنا: ميزان التي أصلها مِوْزان، ولوقوع الواو الساكنة، قبل الياء كما في قولنا: «مرميٌّ» التي أصلها «مرمويٌ».

٢-في ترجيح الأصالة أو الزيادة في بنى الألفاظ:

لكن التنازع التعليلي هنا يؤدي إلى اختلاف في الحكم والوزن الصرفي، وهذا يبطل قول ابن جني السابق بأن العلل موضّحة مبيّنة وليست مؤثّرة. ولا ضير في تعدّدها، فقد اختلف الصرفيون في زيادة النون أو أصالتها في كلمتي «عنبر وعنتر» فقال بعضهم إنها أصلية لأنها وقعت موقع العين في نحو: جعفر. وقال آخرون إنها زائدة كما هي في عنسل، مستدلّين على زيادة النون باشتقاقها من العسلان وهو إسراع الذئب في مشيته[١٣٤]، وعلى هذا التنازع التعليلي ينبني اختلاف في وزن الكلمتين، إذ هو فعْلَلٌ أو فنْعلٌ.

ج-إملاءً وكتابةً:

ومثاله كلمة «إذًا، فقد رُسمت في الكتابة القرآنية بالتنوين في كل مواضعها، لكن المبرد يرفض التنوين فيها، ويقول: «أشتهي أن أكوي بالنار يد مَن يكتب إذًا بالألف[١٣٥]. لأنها عنده حرف والحرف لا يُنوَّن، ويرى ابن جني أن التنوين يلحق «إذًا» لأنه تنوين عوض عن الجملة المحذوفة التي تضاف إليها «إذ»، في الأصل، ولذلك لا يجتمعان[١٣٦]. أمّا جمهور النحاة فقالوا: إنها تأتي على وجهين: فإذا كانت عاملة ناصبة للمضارع تُكتب بالنون تشبيهًا لها بأنْ ولنْ، أمّا المهملة الجوابية فتُكتب بالألف، تمييزًا لها عن العاملة[١٣٧]. وما استقرَّ عليه إملاؤنا المعاصر هو رأي جمهور النحاة أي الناصبة بالنون والمهملة بالتنوين[١٣٨].

ومن هذا أيضًا أن الفعل «تنأى»[١٣٩] حين يُجزم تحذف ألفه وتغدو همزته متطرفة، وحكمها أن تُكتب: تنء، كما يتغير حال الهمزة في «يشاء» حين يُجزم فيكتب «يشأ» لكن ما سرى في كتابتها أن تظل على الألف، خلافًا للقاعدة والقياس.

الخاتمة:

في نهاية هذه الرحلة بين شُطآن التنازع النحوي والتنازع القاعدي نخرج بالنتائج الآتية:

١- إن المرتبة الثالثة أو ما سمّاه ابن جني: الحكم الواقع بين الحكمين المتنازَع عليه منهما ظاهرة وفيرة الشواهد في العربية، نحوًا وصرفًا وتعليلًا.

٢- ثمة تأثر كبير لعلم أصول الفقه الإسلامي على النحو، ومن مظاهر هذا التأثير ظاهرة (المرتبة الثالثة).

٣- المنطلقات العقلية لعلوم العربية واحدةٌ، وقد كان منها الاستقاء، وسّماها السيوطي «الواسطة» وقال فيها: «وتوجد الواسطةُ فِي الأصول والعربِيَّة كَثِيرًا، ومن ذلك الواسطة بين الحسن وَالقبيح، قِيل بها فِي فِعْل غَيْر المُكلَّفِ، والمَكروهِ والمُباح. والواسطةُ بين الحقِيقة والمجاز قيل بها في اللفظ قبل الاستعمال

وفي المشاكلة، والواسطة بين المعرب والمبنيّ قِيل بها في المضاف لياء المتَكلِّم والأَسماءِ قبل التَّركِيب، والواسطة بين المتصرّف وغيره قِيل بها في الصيغ، والواسطة بين النَّكرة والمعرفة فقيل بها في الذات، والواسطة بين المتعدي واللازم قيل بها في الأفعال الناقصة: كان وكاد وأخواتها، والواسطة بين الصدق والكذب قيل بها فيما طابق الاعتقادَ دون الواقع أَو عكسه»[١٤٠].

٤- التنازع بابٌ واسعٌ في العربية، ممتدة آفاقه، رحبة ميادينه، وهو يحتاج مزيدًا من الاستقصاء والبحث، لجمع الأشباه والنظائر وتصنيفها وترتيبها، وتحقيق مزيد من إعادة النظر في الفكر اللغوي العربي، واكتشاف ميادينه ومساربه لتحقيق فهم أكبر للعقلية العربية العلمية في نشأتها ونموها واكتمالها.

الهوامش

١- الأمين، آمنة، أثر القياس الفقهي في القياس النحوي، السودان، جامعة أم درمان، ٢٠٠٥م: ص٨.
٢- الدجني، فتحي، النزعة المنطقية في النحو، الكويت، ط١، ١٩٨٢. ص٣٧.
٣- النزعة المنطقية في النحو، ص٣٩. والمبارك، مازن، العلة النحوية، دمشق، المكتبة الحديثة، ط١، ١٩٦٥م، ص٨٠،
٤- القفطي، إنباه الرواة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٦م. ٢٠/٤.
٥- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م، ص٨٠.
٦- ابن هشام، مغني اللبيب، ص٨٧.
٧- ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، تح: عبد الله بن سعاف، دار حراء، مكة، ١٩٨٦م، ١٦١/٩. والعدوي، الدردير، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، مكتبة عيسى البابي الحلبي، مصر، د. ت، ١٧١/١.
٨- البيضاوي، عبد الله بن عمر، منهاج الوصول إلى علم الأصول، تح: شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ٥/١. والآمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، الرياض، ط٢، ٢٠٠٣م، ٢٠٨/١.
٩- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، د.ت، ١٦٣/١.
١٠- الخصائص، ٣٤٩/١، ٣٨١.
١١- ابن الأنباري، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، ١٩٧٥م، ص٨٠.
١٢- الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ١٩٦١م، ٥/١.
١٣- التوحيدي، أبو حيان، المقابسات، تح: عبد السلام هارون، مصر، ١٩٢٥م، ص١٢١.
١٤- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ٧٣/١.
١٥- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تح: عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٩٤م، ٧٢/٤.
١٦- المقتضب، ١١٢/٣.
١٧- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، مادة (نزع).
١٨- الكتاب، ٦٦/١.
١٩- الكتاب، ٧٣/١.
٢٠- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٨٣/١. وابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م، ١٧٧/٢.
٢١- البيت لعاتكة بنت عبد المطلب، المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، تح: أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٥١م، ص٧٤٣.
٢٢- ابن مالك، شرح التسهيل، ١٧٧/٢.
٢٣- الفرزدق، ديوانه، شرح عبد الله الصاوي، ط١، ١٩٣٦م، ٣٠٠/٢. والكتاب، ٧٥/١.
٢٤- البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م، ٢٢٥/١١.

٢٥- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، ٢٠٠٢م، وأخرجه في كتاب الدعوات برقم (٥٩٧٠).
٢٦- جرير، ديوانه، شرح محمد بن حبيب، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م، ١٤٠/١.
٢٧- البيت مجهول القائل، وهو من شواهد المغني، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ١٩٨٥م، ص٢٤٢. وفي الإنصاف ٥٨٠/٢.
٢٨- مغني اللبيب، ص٣٤٣.
٢٩- ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى، شرح ديوان زهير، دار الكتب المصرية، ١٩٤٤م، ص٢٨٥.
٣٠- البغدادي، خزانة الأدب، ٤٩٠/٨. وحاشية الدسوقي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٢م، ٣١٧/١.
٣١- أبو العلاء المعري، أحمد بن عبد الله، اللزوميات، تح: أمين الخانجي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩١٥م، ٢٢/٢.
٣٢- البحتري، أبو عبادة، الوليد بن عبيد، ديوانه، تح: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٧٣م، ١١٥٣/٢.
٣٣- ابن هشام، أوضح المسالك، مرا: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤، ١٦٤/٢. وابن مالك، شرح التسهيل، ١٦٤/٢. وأبو حيان الأندلسي، تذكرة النحاة، تح: عفيف عبد الرحمن، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ص٣٣٦. والفاكهي، شرح الحدود، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، القاهرة، ١٩٨٨م، ص١٥٢.
٣٤- ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح الجمل، تح: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م، ٦١٣/١.
٣٥- ينظر رأيه في المقاصد الشافية في: الشاطبي، أبو اسحق، شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى، ٢٠٠٧م، ١٧٨/١.
٣٦- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تح: موسى العليلي، ط١، ١٩٨٢م، ١٧١/١. وبدر الدين الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تح: محمد بن عبد الرحمن المفدى، جامعة الأزهر، ط١، ١٩٨٣م، ٤٦/٢.
٣٧- البيت دون عزو في شرح التسهيل: ١٧٦/١. والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ١٤٣/٥. والتنازع في البيت وقع بين الأفعال الثلاثة (صاب وأضنى وتيَّم) في طلب (كواعب) على جهة الفاعلية.
٣٨- البرقوقي، عبد الرحمن، شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي. د.ت. ٣٤١/٢.
٣٩- ينظر الخلاف في حرفية «ليس» وفعليتها: الإنصاف، ١٥١/١. والصبان، حاشيته على الأشموني، ضبطها إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ٢٥٥/١.
٤٠- الأنطاكي، محمد، المحيط، ط٢، بيروت، ١٩٧٥م، ١٥٨/٣.
٤١- الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح: أحمد عزو، لبنان، ٢٠٠٠م، ٢٥/١.
٤٢- الغزالي، أبو حامد، محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، تح: محب الله بن عبد الشكور، مصر، ١٣٢٢هـ، ٥٥/١.
٤٣- أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٥م، ص١١٧.

٤٤- ابن جني، الخصائص، ٣٥٦/٢.
٤٥- همع الهوامع، ١٨٥/١. والشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع، تح: سعيد المجيدي، المدينة المنورة، ٢٠٠٨م،٦٠/١. وحسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٥٥، ٣٧٢/١.
٤٦- مغني اللبيب، ص٤٣٣، وخزانة الأدب، ٤٨١/٢.
٤٧- البيت للفرزدق، ديوانه، ص٤٣٣.
٤٨- قباوة، فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص١٢٧، دار القلم العربي، حلب، ط٢، ١٩٧٧م.
٤٩- مجنون ليلى، قيس بن الملوح، ديوانه، جمع وتح: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٢٢٨.
٥٠- تنظر الآيات: الماعون:٥ - المؤمنون:٥٧ – النحل:١٠٠ – النحل:١٢٨ – طه:٩٨ – البقرة:٦١ – الذاريات:١١ – الطور:١٢ – النمل:٥ – الزخرف:١٩.
٥١- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، تح: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، ١٩٩٩م، ٤٧/١.
٥٢- ابن زيدون، شرح ديوانه، دار الكتاب العربي، شرح يوسف فرحات، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م، ص٢٠٦.
٥٣- الكتاب، ٢٢٢/٣.
٥٤- الاقتراح، ٤٠٦/١.
٥٥- الاقتراح، ١١٠/١ وضمد الحميداوي، نزار بنيان شمكلي، الأحكام التقويمية في النحو دراسة تحليلية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٠م، ص٢٤٥. ويعقوب، إميل بديع، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٦م، ٥٣٧/٢.
٥٦- البغدادي الحنبلي، سبط الخياط، المبهج في القراءات السبع، تحرير وتعليق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م، ص٢٧٢. والفارسي، أبو علي، الحجة، تح: بدر الدين قهوجي وزملائه، دمشق، دار المأمون، ١٩٩٣م، ٢٤٣/٣. والتخفيف قراءة نافع وعاصم.
٥٧- الخصائص، ٣٥٨/٢.
٥٨- ابن الجهم، علي، ديوانه، تح: خليل مردم بك، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٩٩٦م، ص١٣٨.
٥٩- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، دار ابن كثير، دمشق، ٢٠٠٢م، رقم الحديث (٥١٣٥).
٦٠- ابن زهير، كعب، شرح ديوانه، دار الكتب المصرية، ١٩٥٠م، ص١٩.
٦١- النحو الوافي، ٤٠٧/٤.
٦٢- المحيط، ٨٧/٢ .
٦٣- الذبياني، النابغة، ديوانه، صنعة ابن السكيت، تح: شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٨م، ص٧٧.
٦٤- ابن الدمينة ديوانه صنعة ثعلب، تح: أحمد راتب النفاخ، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٩٥٩م، ص١٧. والتبريزي، شرح ديوان الحماسة، دار القلم، بيروت، ١٠٦/٢.
٦٥- البيت لامرأة من عقيل، وهو في أوضح المسالك لابن هشام: ٢٠٣/٤.
٦٦- البيت في شرح الكافية الشافية لابن مالك، قدم له عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٢م، ٨٩٠/٢. وهو من شواهد المغني، ص٨٦.
٦٧- مغني اللبيب، ص٣٠٠. واللام فيه زائدة وليست موطئة.
٦٨- البيت مجهول القائل وهو في شرح الرضي، تعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م، ٤٥٧/٤.

٦٩- قباوة، فخر الدين، المفصل في تفسير القرآن الكريم للجلالين، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ٢٠٠٨م، ص٧١. والإعراب المنهجي للقرآن الكريم، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ٢٠١٢م، ص٢٠٥.
٧٠- وهو مجهول القائل، ينظر: خزانة الأدب، ٣٥٩/١١. والمغني، ص٨٠١.
٧١- ابن هشام، اعتراض الشرط على الشرط، تح: عبد الفتاح حموز، دار عمار، الأردن، ط١، ١٩٨٦م، ص٤٢. شرح الرضي على الكافية، ٩٨/٤.
٧٢- الكتاب، ١٩٧/٢.
٧٣- ابن العبد، طرفة، شرح السبع الطوال للتبريزي، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠١٢م، ص١٤٢.
٧٤- الجوجري، شمس الدين، شرح شذور الذهب، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤م، ٧٧٦/٢.
٧٥- الكتاب، ٩٢/٢.
٧٦- النحو الوافي، ٢٨٦/٢.
٧٧- الكتاب،،٩٣/٢-٩٤.
٧٨- النحو الوافي، ٤٠٧/٢،٣٨٦،٤٠٢.
٧٩- الشنفرى، ثابت بن أوس، ديوانه، جمعه وحققه أميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م، ص٣٢.
٨٠- الشاطبي، أبو إسحق، شرح ألفية ابن مالك المسماة المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٥٦/٥.
٨١- شرح السبع الطوال للتبريزي، ص٤١٠.
٨٢- بعض المعربين يعرب ممدوحة خبرًا مقدما مبتدؤه مقاصده على أن تكون الجملة الاسمية الصغرى خبرًا لزيد.
٨٣- كثير عزة، الديوان، جمعه وشرحه إحسان عباس دار الثقافة، لبنان، ١٩٧٠م، ص١٤٣.
٨٤- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ٢٠٠/٢.
٨٥- مغني اللبيب، تح: فخر الدين قباوة، دار اللباب، تركيا، ط١، ٢٠١٨م، ص٦٥٥. وطبعة مازن المبارك، ص٦٨٤.
٨٦- حاشية الصبان على الأشموني، ٨٧/٤. والسمين الحلبي، الدر المصون، دار القلم، دمشق، ٤٨٠/٢. إذا ذكر المعدود بعد اسم العدد وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركها كما لو حذف.
٨٧- الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ٧٧٠/٢ (حاشية). وذلك في تعليقه على قول الشاعر: قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة ولَلسبعُ خير من ثلاث وأكثر.
٨٨- صحيح مسلم بن الحجاج، دار طيبة، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٦م، رقم الحديث (١١٦٤).
٨٩- مغني اللبيب، طبعة مازن المبارك، ص٨٩٧.
٩٠- الفرزدق، ديوانه، طبعة الصاوي، المكتبة التجارية، مصر، ١٩٣٦م، ص٨٨١. ومغني اللبيب، ص٨٩.
٩١- مغني اللبيب، ص٨٩.
٩٢- العاكوب، عيسى، المفصل في علوم البلاغة العربية، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٠م، ص٢٧٠.
٩٣- قاله الفرزدق يهجو جريرًا و»ها» في عليها تعود على الأتان المذكورة في بيت سابق. وهو في ديوانه، ص٨٣٦. واقلولى: ارتفع. أفردت: سكنت. وينظر حاشية الصبان على الأشموني، ٤٠١/٣. وشرح التسهيل، ٢١٦/٣.

٩٤- مغني اللبيب، ص٣٢٦.
٩٥- ابن ربيعة، لبيد، ديوانه، تح: إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت، ط١، ١٩٦٢م، ص٢٥٤. ومغني اللبيب، ص٣٠٠.
٩٦- إعراب الجمل، ص٣٢٤.
٩٧- المحيط، ٣٦١/٢.
٩٨- المصدر نفسه والصفحة ذاتها.
٩٩- السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تح: شعيب الأرناؤوط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩١م، ٣٨٨/٢.
١٠٠- الإعراب المنهجي، ٤٣٢/١. والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، مصر، ١٩٧٦م، ٣٦١/١.
١٠١- مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث، ط٣، بيروت، ١٤٢٠ه، ٣٦٥/٢٦.
١٠٢- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تح: علي محمد فاخر وزملائه، ط١، ١٤٢٨م، ٣٠١٦/٦.
١٠٣- ابن عاشور، التحرير والتنوير، تونس، ١٩٨٤م، ١٠٣/٢٣.
١٠٤- حاشية الصبان، ١٧٤/٢.
١٠٥- البيت لكثير عزة، ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص٦٢٧.
١٠٦- الإعراب المنهجي للقرآن الكريم، ٢٧٤/٢.
١٠٧- المفصل في إعراب القرآن، ص٥١٨. والدعاس، أحمد عبيد وزملاؤه، إعراب القرآن، دار الفارابي، دمشق، ط١، ١٤٢٥م، ٣٣٥/١.
١٠٨- البيت لجرير، ديوانه، ص١٠٠. لوحًا: عطشًا، كرمان :اسم موضع كثير الثلج. وينظر رأي ابن هشام في المغني ص٦٥٩.
١٠٩- المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني، تح: فخر الدين قباوة وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، ص٧٠.
١١٠- البيت مجهول القائل وهو من شواهد سيبويه، ١٩٣/١.
١١١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٩٨/١.
١١٢- ابن عقيل، شرح الألفية، ٣٩١/٢.
١١٣- ينسب للحارث بن خالد المخزومي ينظر: المغني، ص١٢١. وخزانة الأدب، ٤٥٢/١. والجنى الداني، ص٥٢٤.
١١٤- ينسب للفرزدق وليس في ديوانه، ينظر: الكتاب، ٣١٣/٣.
١١٥- الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٤م، ص٣١.
١١٦- خزانة الأدب، ٢٣٤/١.
١١٧- حاشية الخضري، ٢٣٤/٢.
١١٨- الكتاب، ٥٦/٢. وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨م، ٦٦٨/٢.

١١٩- ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط٨، ص٣٥١. والجنى الداني، ص١٤٥.
١٢٠- النحو الوافي، ٥٣٧،٦٤٠/٤ .
١٢١- قباوة، فخر الدين، علم الصرف، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠١٢م، ص١٤٦،١٧٢.
١٢٢- الإعراب المنهجي، ٣٩٩/٢.
١٢٣- الهروي، أبو سهل، إسفار الفصيح، تح: أحمد قشاش، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠ه، ص١٧٠.
١٢٤- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، تفسيره، تح: محمد عبدالله النمر، دار طيبة، المدينة المنورة، ط٤، ١٩٩٧م، ٩٧/٥. وتفسير الطبري، محمد بن جرير، تح: عبد الله بن عبد المحسن، دار هجر، مركز البحوث الإسلامية، الرياض، ط١، ٢٠٠١م. ٦٠٨/١٤.
١٢٥- تفسير البغوي، ٩٧/٥.
١٢٦- علم الصرف، ١٤٧/٢.
١٢٧- المصدر نفسه، ١٦٩/٢. ومثله شرٌّ وحبٌّ.
١٢٨- البيت مجهول القائل. ينظر: الخصائص، ٢٥٨/٢. ناجية :اسم صاحب الحمار. السانية، الدلو العظيمة.
١٢٩- المصدر نفسه والصفحة نفسها.
١٣٠- إجراء الوقف مجرى الوصل. الخصائص، ٣٥٨/٢-٣٥٩. البازل من الإبل من دخل في عامه التاسع. والوجناء: الناقة القوية. والعيهل: الناقة الطويلة.
١٣١- السيوطي، الأشباه والنظائر، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الكويت، ٦٢/٢. وحاشية الصبان، ص٤٣٩.
١٣٢- مجهول القائل، يُنظر مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني، دار الفكر في قم، ط١، ١٤١١ه، ص١٥٢.
١٣٣- الخصائص، ١٥٥/١-١٧٨.
١٣٤- العنسل هي الناقة السريعة. الخصائص، ٦٦/٣. والاقتراح، ص٣٩٣.
١٣٥- تفسير القرطبي، محمد بن أحمد، صنعة سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧١م، ٢٥٠/٥. الجنى الداني، ص١٤٦.
١٣٦- الخصائص، ٥٠٤/٢.
١٣٧- الزنجاني، شهاب الدين، محمود بن أحمد، الكافي في شرح الهادي، تح: أنس محمود فجال، صنعاء، ٢٠٠٥م، ص٣١. مغني اللبيب، ص٣١. وابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨١م، ص٢٤٩. والمالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م، ص٦٧.
١٣٨- الحمد، غانم قدوري، علم الكتابة، ، دار عمار، ط١، ٢٠٠٤م، ص١٤.
١٣٩- لفت نظري إلى هذا الأمر د. عبد الجليل بدا.
١٤٠- السيوطي، الأشباه والنظائر، ص٥٣٥.

المصادر والمراجع

١- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، ط٤، مصر، ١٩٦١م.

٢- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، ١٩٧٥م.

٣- ابن الجهم، علي، ديوانه، تح: خليل مردم، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٤٩م.

٤- ابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تح: موسى العليلي، ط١، بغداد، ١٩٨٢م.

٥- ابن الدمينة، عبد الله بن عبيد الله (ت١٨٠هـ)، ديوانه، صنعة ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى (ت٢٩١هـ)، تح: أحمد راتب النفاخ، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٩٥٩م.

٦- ابن الملقّن، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، تح: عبد الله بن سعاف، دار حراء، مكة، ١٩٨٦م.

٧- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢.

٨- ابن زهير، كعب، شرح ديوانه، دار الكتب المصرية، ١٩٥٠م.

٩- ابن زيدون، أحمد بن عبد الله (ت٣٩٤هـ)، شرح ديوانه، دار الكتاب العربي، شرح يوسف فرحات، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.

١٠- ابن عاشور، محمد الطاهر (ت١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير، تونس، ١٩٨٤م.

١١- ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط٨.

١٢- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت٧٦٩هـ)، شرح ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط١٤، ١٩٦٤م.

١٣- ابن قتيبة، عبد الله بن عبد المجيد (ت٢١٣هـ)، أدب الكاتب، تح: محمد الدالي، دار الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.

١٤- ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

١٥- ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، قدم له عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة القرى، ط١، ١٩٨٢م.

١٦- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)، لسان العرب، بيروت، دار صادر.

١٧- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (ت٧٦١هـ)، اعتراض الشرط على الشرط، تح: عبد الفتاح حموز، دار عمار، الأردن، ط١، ١٩٨٦م.

١٨- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (ت٧٦١هـ)، أوضح المسالك، مراجعة يوسف البقاعي، دارالفكر، بيروت، ١٩٩٤م.

١٩- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (ت٧٦١هـ)، مغني اللبيب، تح: فخر الدين قباوة، دار اللباب، تركيا، ط١، ٢٠١٨م.

٢٠- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (ت٧٦١هـ)، مغني اللبيب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

٢١- أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٥م.

٢٢- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٢٣- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تذكرة النحاة، تح: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٢٤- أبو سهل الهروي، محمد بن علي، إسفار الفصيح، تح: أحمد قشاش، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠م.

٢٥- الاستراباذي، الرضي محمّد بن الحسن (ت٦٨٤هـ)، شرحه على الكافية، تعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
٢٦- الأشموني، نور الدين علي بن محمد (ت٨٣٨هـ)، شرحه على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ط١، ١٩٥٥م.
٢٧- الآمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، دار الصيمعي.
٢٨- الأمين، آمنة، أثر القياس الفقهي في القياس النحوي، السودان، جامعة أم درمان، ٢٠٠٥م.
٢٩- الأنطاكي، محمد، المحيط، دار الشرق العربي، بيروت، ط٢، ١٩٧٥م.
٣٠- البحتري، الوليد بن عبيد (ت٢٨٤هـ)، ديوانه، تح: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٧٣م.
٣١- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، ٢٠٠٢م.
٣٢- البغدادي الحنبلي، سبط الخياط المبهج في القراءات السبع، تحرير وتعليق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦م.
٣٣- البغدادي، عبد القادر (ت١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.
٣٤- البغوي، أبو محمد، الحسن بن مسعود (ت٥١٦هـ)، تفسير البغوي، تح: محمد عبدالله النمر، دار طيبة، المدينة المنورة، ط٤، ١٩٩٧م.
٣٥- البيضاوي، عبد الله بن عمر (ت٦٧٥هـ)، منهاج الوصول إلى علم الأصول، تح: شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
٣٦- التبريزي، زكريا بن يحيى، شرح السبع الطوال، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.
٣٧- التبريزي، يحيى بن علي (ت٥٠٢هـ)، شرح ديوان الحماسة، دار القلم، بيروت.
٣٨- التفتازاني، سعد الدين، مختصر المعاني، دار الفكر في قم، ط١، ١٤١١هـ.
٣٩- التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد (ت٤١٤هـ)، المقابسات، تح: حسن السندوبي، مصر، ١٩٢٥م.
٤٠- جرير بن عطية الكلبي (ت١١٠هـ)، ديوانه، شرح محمد بن حبيب، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.
٤١- الجوجري، شمس الدين، شرح شذور الذهب، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤م.
٤٢- حسن، عباس النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٥٥م.
٤٣- الحلبي، السمين، الدر المصون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
٤٤- الحمد، غانم قدوري، علم الكتابة، دار عمار، الأردن، ط١، ٢٠٠٤م.
٤٥- الخضري، محمد بن مصطفى (ت١٣٤٥هـ)، حاشية الخضري، ضبط يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
٤٦- الدجني، فتحي عبد الفتاح، النزعة المنطقية في النحو، الكويت، ط١، ١٩٨٢م.
٤٧- الدسوقي، محمد بن أحمد، حاشية الدسوقي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٢م.
٤٨- الدعاس، أحمد عبيد، إعراب القرآن، دار الفارابي، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ.
٤٩- الدماميني، بدر الدين، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تح: محمد بن عبد الرحمن المفدى، جامعة الأزهر، ط١، ١٩٨٣م.
٥٠- الذبياني، النابغة زياد بن معاوية (ت١٨ ق.هـ)، ديوانه، صنعة ابن السكيت، تح: شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٨م.
٥١- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث، بيروت، ط٣،

١٤٢٠هـ.
٥٢- الزبيدي، محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٤م.
٥٣- الزنجاني، محمود بن أحمد، الكافي في شرح الهادي، تح: أنس محمود فجال، صنعاء، ٢٠٠٥م.
٥٤- سيبويه، عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
٥٥- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، تح: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٩٥٢م.
٥٦- السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تح: شعيب الأرناؤوط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩١م.
٥٧- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٨- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٥٩- الشاطبي، أبو إسحق، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى، مكة، ٢٠٠٧م.
٦٠- الشنفرى، ثابت بن أوس (ت ٧٠ ق.هـ)، ديوانه، جمعه وحققه أميل بديع يعقوب، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.
٦١- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، الدرر اللوامع، تح: سعيد المجيدي، المدينة المنورة، ٢٠٠٨م.
٦٢- الشوكاني، محمد بن علي (ت١٢٥٠هـ)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح: أحمد عزو، لبنان، ٢٠٠٠م
٦٣- الصبان، محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على الأشموني، ضبطه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
٦٤- ضمد الحميداوي، نزار بنيان شمكلي، الأحكام التقويمية في النحو دراسة تحليلية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.
٦٥- الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري، تح: عبد الله بن عبد المحسن، دار هجر، مركز البحوث الإسلامية، الرياض، ط١، ٢٠٠١م.
٦٦- العاكوب، عيسى المفصل في علوم البلاغة العربية، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٠م.
٦٧- العدوي الدردير، أحمد بن محمد، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، مكتبة عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت.
٦٨- العكبري، عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، مصر، ١٩٧٦م.
٦٩- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت٥٠٥هـ)، المستصفى من علم الأصول، تح: محب الله بن عبد الشكور، مصر، ١٣٢٢هـ.
٧٠- الفارسي، أبو علي، الحجة، تح: بدر الدين قهوجي وزملائه، دمشق، دار المأمون، ١٩٩٣م.
٧١- الفاكهي، عبد الله بن أحمد (ت٩٧٢هـ)، شرح الحدود، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، القاهرة، ١٩٨٨م.
٧٢- الفرزدق، همام بن غالب (ت١١٤هـ)، ديوانه، شرح عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية، مصر، ط١، ١٩٧٦م.
٧٣- قباوة، فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، حلب، دار القلم العربي، ط٢، ١٩٧٧م.
٧٤- قباوة، فخر الدين، إعراب المنهجي للقرآن الكريم، مكتبة لبنان ناشرون، ط١،٢٠١٢م.
٧٥- قباوة، فخر الدين، المفصل في تفسير القرآن الكريم للجلالين، تح: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
٧٦- قباوة، فخر الدين، علم الصرف، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.
٧٧- القرطبي، محمد بن أحمد (ت٦٧١هـ)، تفسير القرطبي، صنعة سالم مصطفى البدري، دار الكتب

العلمية، بيروت، ١٩٧١م.
٧٨- القفطي، جمال الدين علي بن يوسف (ت٦٤٦هـ)، إنباه الرواة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٦م.
٧٩- كثير عزة، ديوانه، جمعه وشرحه إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان، ١٩٥١م.
٨٠- لبيد بن ربيعة، ديوانه، تح: إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت، ط١، ١٩٦٢م.
٨١- المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ط٣، ٢٠٠٢م.
٨٢- المبارك، مازن، العلة النحوية، دمشق، المكتبة الحديثة، ط٢، ١٩٦٥م.
٨٣- المبرد، محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، المقتضب، تح: عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٩٤م.
٨٤- المتنبي، أحمد بن الحسين (ت٣٥٤هـ)، شرح ديوانه، عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
٨٥- مجنون ليلى، قيس بن الملوح (ت٦٨هـ)، ديوانه، جمع وتح: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧٩م.
٨٦- المرادي، الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، الجنى الداني، تح: فخر الدين قباوة ونديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
٨٧- المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن (ت٤٢١هـ)، شرح ديوان الحماسة، تح: أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٥١م.
٨٨- مسلم، صحيح مسلم، شرح النووي، دار طيبة، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٦م.
٨٩- المعري، أبو العلاء (ت٤٤٩هـ)، اللزوميات، تح: أمين الخانجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩١٥م.
٩٠- ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي محمد فاخر وزملائه، ط٢، القاهرة، ١٤١٢هـ.
٩١- يعقوب، إميل بديع، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.